الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

الكتابة العامة للحكومة

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التقرير السنوي للأداء
لمهمة رئاسة الحكومة
لسنة 2022

الفـهـــــرس

المحور الأول: تقديم عام لأهمّ إنجازات المهمة لسنة 2022:

1- ملخص لأهم الانجازات الإستراتيجية للمهمة

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمّة

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022:

1- نتائج أداء البرامج

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرامج

المحور الأول تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2022

المحور الأول: التقديم العام للمهمة:

1- ملخص لأهم الانجازات الإستراتيجية للمهمة:

تتبني الرؤية الاستراتيجية لمهمة رئاسة الحكومة على تطوير آليات الحوكمة الرشيدة وإصلاح الإدارة لترشيد التصرف في المال العام وتقديم أفضل الخدمات للمواطن وعلى حوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية قصد تأمين ديمومتها وتحسين مواردها الذاتية وعلى ترشيد التصرف في الموارد الطبيعية وحسن توظيفها للتأسيس لتنمية مستدامة وعادلة بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وتسهر مهمة رئاسة الحكومة على تنفيذ السياسة العامّة للدولة طبق التوجهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية (الفصل 111 من دستور 2022)، وضمان السير العادي للمرافق العمومية وتسيير دواليب الإدارة قصد تنفيذ جملة من الاستراتيجيات الوطنية التي تمس جميع مجالات تدخل السلطة التنفيذية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة في إطار مقاربة تضمن تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.

وتتولى مهمة رئاسة الحكومة تجسيم الاختيارات الوطنية وتطبيق الاستراتيجية خاصة في المجالات التالية:

- **اعداد وتنفيذ السياسات العمومية في مجال الشراكة مع القطاع الخاص** كصيغة تعاقديّة لإنجاز المشاريع طبقا لأحكام القانون عدد 49 لسنة 2015 المؤرّخ في 27 نوفمبر 2015 المتعلّق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاصّ، نظرا لمساهمة آلية الشراكة في تحقيق اقتصاد مستدام والرفع من مردودية الهياكل الإدارية وتطوير الخدمات المسداة للمستثمر والتسريع في وضع آلية مندمجة للاستثمار.

  وتوفر الشراكة مع القطاع الخاص مجالات متنوعة لتبادل الخبرات والتوصّل الى معايير أفضل لاختيار المشاريع وتوسيع الموارد المالية المتاحة وحسن متابعتها على أساس مؤشرات نجاعة علمية يمكن من تقييمها بصفة دورية.

- **حوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية** حيث تعمل المهمة على إعادة صياغة منظومة الحوكمة للمؤسسات العمومية قصد مراجعة دور الدولة كمساهم من خلال بعث هيكل موحد للتصرف في المؤسسات العمومية وصياغة الاستراتيجية وتطوير منظومة حوكمة داخلية لتحسين أداءها وتحقيق مستوى عال من الشفافية والمساءلة وتحميل مجلس الإدارة مسؤولية التصرف فيها.

  كما تشمل استراتيجية الحوكمة قطاع الاعلام العمومي السمعي والبصري والمكتوب الذي يشكو بدوره عدّة صعوبات في محيط تعدديّ ومتنوّع تشتدّ فيه المنافسة وتتسارع فيه التطوّرات التكنولوجيّة وتتغيّر فيه سلوكيّات المستعملين تبعا لذلك.

- **ترشيد التصرف في الموارد الطبيعيّة** وتحديدا الإشراف على تطوير الاقتصاد الازرق وحوكمة أفضل للإمكانيات والموارد في إطار الاتفاقيّة العالميّة حول التنوع البيولوجي (CDB) المصادق عليها سنة 1992خلال قمّة الأرض وذلك من أجل الاستغلال الجيّد للفرص التي تُتيحها السواحل التونسية في المجال باعتبار ما يوفره هذا الاقتصاد من إمكانيات تشغيل واستثمار في قطاعات عدّة كالطاقة والتعدين والصيد البحري... إضافة الى الحد من المخاطر البيئية وندرة الموارد والحد من السلوكيات التي تؤدّي الى تغير المناخ ومراعاة التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.
- **مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة** طبقا لأحكام القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرّخ في 7 أوت 2015 المتعلّق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال المحدث للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب لدى رئاسة الحكومة (الفصل 66) عبر تحديد وإصدار المبادئ التوجيهية الكفيلة بالتوقي من الارهاب والمساعدة على وضع البرامج والسياسات التي تهدف الى التصدي للجريمة المنظمة.
- **متابعة إجراءات التصاريح** لتأسيس الجمعيات الوطنية والأجنبية وشبكات الجمعيات طبقا لأحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلّق بتنظيم الجمعيات. ولإحداث الأحزاب وفقا للمرسوم عدد 87 لسنة 2011 المتعلّق بتنظيم الأحزاب السّياسيّة، إضافة الى دعم مكونات المجتمع المدني حتى يكون مساهما في ترشيد العملية التنموية وفسح المجال أمام الجمعيات لتصبح شريكا فعّالا في العملية التنمويّة.
- **استكمال مسار العدالة الانتقالية** والمحافظة على الذاكرة الوطنية من خلال احداث هيكل مختص في متابعة ملفات المقاومين والشهداء وجرحى الثورة والعمليات الإرهابية طبقا للأمر الحكومي عدد 338 لسنة 2016 المؤرّخ في 9 مارس 2016 المتعلّق بإحداث هيئة عامّة لشهداء وجرحى الثورة والعمليات الارهابيّة وضبط مشمولاتها والتعهد باتخاذ التدابير اللازمة لتسويتها وحفظ الذاكرة وغرس ونشر قيم المواطنة والوفاء للمقاومين والشهداء وتوفير العناية بأولي الحق م تعديلين أهاليهم وجرحى الثورة والعمليات الإرهابية.
- **تحديث الإدارة والوظيفة العموميةّ** وتبني مقاربة ترتكز على مبادئ الحوكمة التي تفرض إعادة تنظيم طريقة عمل الإدارة العمومية وتحديثها ومراجعة المهام والصلاحيات الممنوحة لمختلف الهياكل وترشيد تنظيمها، من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية وضمان الجدوى والفاعلية والنزاهة والشفافيّة في تقديم الخدمات الاداريّة وتبسيط الإجراءات والمسالك وتوسيع مجال الرقمنة والتوظيف الأمثل للإمكانيات البشرية والمادّية وتطوير الآليات القانونية والفنية لمنظومة التصرف في الموارد البشريّة.

وتتمثل المحاور الإستراتيجية الخاصة برئاسة الحكومة فيما يلي:

محور استراتيجي 1: تطوير الإشراف وتنسيق العمل الحكومي مع مختلف الأطراف والعمل على إعداد وتنفيذ القوانين والنصوص التطبيقية

محور استراتيجي 2: رفع تحدي التحديث الإداري وذلك بتعزيز ثقافة الأداء في التصرف العمومي وترشيد الموارد.

وتتضمّن مهمّة رئاسة الحكومة على خمس برامج عملياتيّة وبرنامج القيادة والمساندة الذي يتميّز بصبغته الأفقية:

- برنامج الاشراف
- برنامج الرقابة
- برنامج الاعلام والاتصال والتكوين
- برنامج التصرّف في القطاع العمومي
- برنامج تحديث الخدمات الاداريّة

تعمل مهمة رئاسة الحكومة على تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية لكل البرامج يتم تنفيذها من خلال انجاز عدد من المشاريع والخطط العملياتيّة، ولقد حقّقت المهمة عددا من أهدافها رغم التحديات. وتتمثل إنجازات المهمة فيما يلي:

– تم اصدار المرسومين عدد 18 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022 المتعلق بطرح غرامات التأخير المتعلقة بالسجل الوطني للمؤسسات و عدد 70 لسنة 2022 المؤرخ في 25 نوفمبر 2022 المتعلّق بالتمديد في مدة طرح غرامات التأخير المتعلقة بالسجل الوطني للمؤسسات وذلك في إطار تحقيق الهدف المتعلق بتحسين انتاج ونشر المعلومات عبر تكريس تشبيك قواعد البيانات العمومية من خلال استعمال المعرف الجبائي كمعرف وحيد منذ نشأة المؤسسة حتى اندثارها وقد مكّن المرسوم عدد 18 لسنة 2022 وبصفة استثنائية من طرح مبالغ غرامات التأخير المنصوص عليها بالقانون الأساسي عدد 52 لسنة 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات، ومكّن المرسوم عدد 70 لسنة 2022 من التمديد بصفة استثنائية في فترة طرح غرامات التأخير المنصوص عليها بالفصل 2 من المرسوم عدد 18 لسنة 2022 المشار إليه أعلاه، الأمر الذي ساهم في تحقيق انجازات فاقت التوقعات بصفة ملحوظة وهامة حيث ارتفع عدد المنخرطين في السجل الوطني للمؤسسات الى 33.000 منخرط أي بزيادة 146.563 منخرط وبنسبة فاقت 444.13 %.

– اتّخاذ الرئيس الأول للمحكمة الإداريّة في إطار تحقيق الهدف المتعلق بالنهوض بمرفق القضاء الإداري قرارات بمناسبة انطلاق السنة القضائيّة 2022– 2023 والتي تهدف إلى التخلص من مخزون القضايا القديمة قبل موفي سنة 2022 في الأطوار القضائية الثلاثة (القضايا المرفوعة قبل ديسمبر 2016 وعددها

حوالي 3000 قضية). وقد تمّ تحقيق الهدف فعليا وذلك بتسجيل فوارق إيجابية بالنسبة لعدد القضايا التي تمّ الفصل فيها في كل الأطوار خلال سنة 2022 إضافة الى تقليص معدّل آجال البت في القضايا.

- التحيين المنتظم للمعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي وتطوير المحتوى الرقمي للموقع الرسمي لبوابة رئاسة الحكومة في إطار تحقيق الهدف الخاص بتيسير النفاذ الى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي لضمان توفير المعلومة الموثوقة للمواطنين عبر الموقع الرسمي لبوابة رئاسة الحكومة وقد ساهم التحيين المنتظم في تطوير عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة حيث بلغ 427.550 زائرا خلال سنة 2022 وبذلك يمثل هذا العدد تتطورا بنسبة 147،4% مقارنة بتقديرات سنة 2021، وقد تمّ تجاوز التقديرات الخاصة بالسنة نفسها ويدلّ ذلك على حاجة المواطنين إلى الاطّلاع على الاحداث السياسية الوطنية ومتابعة النشاط الحكومي والحصول على معلومات ومعطيات محيّنة يستقيها من مصادر موثوقة.
- ارتفاع عدد المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل الى 1587 سنة 2022 أي بنسبة 123% وذلك في إطار تحقيق الهدف المتعلق بتنمية المهارات وتطوير الكفاءات، حيث ارتفع عدد المستفيدين من التكوين في إطار تنفيذ الاتفاقيات الثنائية بين الهياكل الراغبة في التكوين وإدارة المدرسة لتنظيم دورات حسب حاجياتهم. هذا الى جانب ارتفاع عدد المشاركين في الدورات والحلقات التكوينية التي تنظمها الأكاديمية الدولية للحوكمة الرشيدة ومعهد القيادة الإدارية والحرص على تشريك ممثلين عن اغلب الوزارات. كما ارتفع عدد المنتفعين بدورة تكوينية على المستوى الجهوي والمحلي بنسبة 284% نتيجة لانفتاح المدرسة الوطنية للإدارة على الهياكل الجهوية سواء بتنظيم دورات تكوينية لفائدتهم او بتمثيلهم في الدورات التي تنظم على مستوى هياكل التكوين بالمدرسة.
- الشروع في تنفيذ المشروع الخاص بتبسيط 7 مسارات مرتبطة بأحداث حياة المواطن وذلك في موفى سنة 2022 (النفاذ إلى العلاج، النفاذ إلى التلقيح، قيادة سيارة، البحث عن شغل، استرجاع مصاريف العلاج، إحداث مؤسسة، البحث عن فرص للاستثمار) وذلك في إطار تحقيق الهدف الخاص بتبسيط وتقريب الخدمات الإدارية وإعادة هندستها.
- حصول 13 هيكل عمومي على علامة مرحبا خلال 2022 وافتتاح دار الخدمات الرقمية البلدية بحيدرة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ وتوسيع القائمة الأولية للوثائق الإدارية بإضافة 12 وثيقة ترجع بالنظر الى عدد من الوزارات وذلك في إطار تحقيق الهدف الاستراتيجي "تبسيط وتقريب الخدمات الإدارية وإعادة هندستها.

2-نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022:

بلغت نفقات مهمة رئاسة الحكومة سنة 2022 ما قدره 233.086 مليون دينار ذلك باعتبار نفقات أموال المشاركة، بينما بلغت الاعتمادات المرصودة دفعا 243.119 مليون دينار، وبلغت نسبة الانجاز عموما 95.87% وسجلت نفقات التأجير نسبة 97.81% وبلغت نفقات التسيير 95.38% في حين بلغت نفقات التدخّل 92.4%، أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد بلغت نسبة الانجاز 74.24 %.

وتتوزع هذه النفقات حسب الأقسام وحسب البرامج، كما يبينه الجدولان التاليان:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022 -2	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق. م التكميلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	173,482	169,676	3,806-	%97.81
	اعتمادات الدفع	173,376	169,572	3,804-	%97.81
نفقات التسيير	اعتمادا التعهد	21,588	20,537	1,051-	%95.13
	اعتمادات الدفع	21,588	19,728	1,860-	%91.38
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	44,240	41,009	3,230-	%92.70
	اعتمادات الدفع	44,240	40,879	3,361-	%92.40
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	2,504	1,530	974-	%61.09
	اعتمادات الدفع	3,916	2,907	1,009-	%74.24
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	%0.00
	اعتمادات الدفع	0	0	0	%0.00
المجموع	اعتمادات التعهد	**241,814**	**232,752**	9,062-	%96.25
	اعتمادات الدفع	**243,119**	**233,086**	10,033-	%95.87

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2022 ق. م التكميلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
البرنامج 1: الإشراف	اعتمادات التعهد	22,175	20,292	1,883-	%91.51
	اعتمادات الدفع	22,175	20,292	1,883-	%91.51
البرنامج 2: الرقابة	اعتمادات التعهد	51,416	51,332	84-	%99.84
	اعتمادات الدفع	52,026	51,193	833-	%98.40
البرنامج 3: الإعلام والاتصال والتكوين	اعتمادات التعهد	85,711	85,614	97-	%99.89
	اعتمادات الدفع	85,711	85,566	145-	%99.83
البرنامج 4: القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	63,723	59,876	3,846-	%93.96
	اعتمادات الدفع	64,593	60,235	4,358-	%93.25
البرنامج 5: التصرف في القطاع العمومي	اعتمادات التعهد	16,686	13,926	2,760-	%83.46
	اعتمادات الدفع	16,511	14,091	2,420-	%85.34
البرنامج 6: تحديث الخدمات الإدارية	اعتمادات التعهد	2,103	1,711	392-	%81.36
	اعتمادات الدفع	2,103	1,710	393-	%81.31
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**241,814**	**232,751**	**9,062-**	**%96.25**
	اعتمادات الدفع	**243,119**	**233,087**	**10,032-**	**%95.87**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

سجلت جميع برامج المهمة فوارقا سلبية على مستوى الإنجازات، مقارنة بالتقديرات، بلغت 9.062- ألف دينارا تعهدا و10.032- ألف دينار دفعا، تتوزع حسب البرامج، أساسا، كما يلي:

- برنامج الإشراف: سجل فارقا سلبيا على مستوى الإنجازات، مقارنة بالتقديرات يقدّر بـ 1883- أد دفعا وذلك بسبب توقف سير العمل العادي لبعض الهيئات (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين) ، إثر 25 جويلية 2021.

- برنامج الرقابة: سجل فارقا سلبيا على مستوى الإنجازات، مقارنة بالتقديرات يقدّر بـ 833- أد دفعا ويعود الفارق المسجل أساسا إلى برمجة الانعكاس المالي للإنتدابات والتي يتم العمل على استكمال إجراءاتها.

– برنامج الاعلام والاتصال والتكوين: سجل فارقا سلبيا على مستوى الإنجازات، مقارنة بالتقديرات يقدّر بـ 145– أد دفعا تعود أساسا الى ان المركز الافريقي لتكوين الصحفيين والإتصاليين لم ينجز أي نفقات استثمار.

– برنامج القيادة والمساندة: سجل فارقا سلبيا على مستوى الإنجازات يقدّر بـ 4358– أد دفعا ويعود ذلك الى التقليص في عدد المستشارين وأعضاء الدواوين بديوان رئيسة الحكومة إضافة الى عدم تسوية متخلّدات شركة الخطوط التونسية سنتي 2021 و2022 بمبلغ مقدّر بـ 1567.5 أد

– برنامج التصرف في القطاع العمومي: سجل فارقا سلبيا على مستوى الإنجازات بلغ 2420– أد دفعا وذلك تبعا لحذف وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية إضافة الى تعطل عدد من أنشطة المدرسة الوطنية للإدارة بسبب جائحة "كوفيد 19"

– برنامج تحديث الخدمات الإدارية: سجل فارقا سلبيا على مستوى الإنجازات يقدر بـ 393– أد دفعا

المحور الثاني الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022

البرنامج عدد 01: الإشراف

رئيس البرنامج :السيد ملوح عمار	بداية من 30 ماي 2022

1- نتائج أداء البرنامج:

يهدف برنامج الإشراف إلى تفعيل وتطوير حوكمة التصرف العمومي وإلى حماية الحقوق والحريات، بالإضافة إلى تكريس التحاور والتواصل البناء بين الحكومة ومختلف الفاعلين من هياكل عمومية وخاصة ومجتمع مدني.

ويسعى برنامج الإشراف في إطار رؤيته المستقبلية إلى تدعيم الشفافية في مجال نشر المعلومة وتطوير حوكمة التصرف العموميين خلال تعزيز سلطة الإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية، وضمان ودعم حماية الحقوق والحريات عبر تحسين جودة التشريعات وتطوير آليات تطبيقها، دعم التعددية الحزبية والجمعياتية، ودعم دور الهيئات المستقلة حسب مجالات تخصصها، بالإضافة إلى تعزيز التحاور والتواصل بين الحكومة والهيئات الدستورية والمجتمع المدني.

وبناء على ذلك، يتولى برنامج الإشراف مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الدولة في مجالات النشر القانوني ومتابعة حسن التصرف في المؤسسات والمنشآت العمومية والعمل على تطويرها، كما يعمل البرنامج المذكور على ضمان واستمرارية عمل الهيئات العمومية المستقلة بما يتوافق مع مجالات اختصاصاتها والهدف من إنشائها، وعلى ترسيخ وتطوير العمل الجمعياتي بهدف دعم دور المجتمع المدني.

وفي هذا الإطار، تقوم خطة عمل برنامج الإشراف صلب رئاسة الحكومة على المحاور الاستراتيجية التالية:

محور استراتيجي 1: التشريع ونشر القوانين والنصوص التطبيقية والسهر على تنفيذها.

محور استراتيجي 2: الإشراف على حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية.

ويتضمن برنامج الإشراف هدفين استراتيجيين كالتالي:

1-تحسين إنتاج ونشر المعلومات،

2-تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية.

تجدر الإشارة إلى أن السجل الوطني للمؤسسات هو فاعل عمومي متدخل في إطار برنامج الإشراف عبر مساهمته في تحسين إنتاج ونشر المعلومة للعموم من خلال مؤشر تطور عدد المرسمين بمنظومة السجل الوطني للمؤسسات، كما تساهم الإدارة العامة لمتابعة إنتاجية المؤسسات العمومية في تحسين أداء البرنامج في الجانب المتعلق بتحسين أداء المؤسسات والمنشآت العمومية والعمل على تطوير حوكمتها.

الهدف الاستراتيجي 1.1: تحسين إنتاج ونشر المعلومات:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بالتشريع ونشر القوانين والنصوص التطبيقية والسهر على تنفيذها، وذلك ضمانا للحد الأدنى من الشفافية وحرصا على تطبيق ونجاعة القواعد القانونية بما يخدم الفئات المعنية به ويسهل عمل مختلف أجهزة الدولة.

يتمثل الهدف المعني في تكريس سياسة الدولة التونسية في تشبيك قواعد البيانات العمومية قصد اعتماد المعرف الجبائي كمعرف وحيد من نشأة المؤسسة الى اندثارها، وللحد من التهرب الضريبي وغسيل الأموال وتمويل الارهاب ودفع الناشطين في الاقتصاد الموازي إلى دائرة الاقتصاد المنظم.

وفي هذا الإطار، يتولى السجل الوطني للمؤسسات إدارة وحفظ قاعدة البيانات والمعلومات والوثائق الخاصة بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين والكيانات القانونية الناشطة في المجال الاقتصادي وبالجمعيات قصد وضعها على ذمة العموم وهياكل الدولة المعنية بها. ويتبين من خلال مؤشر تطور عدد المرسمين بمنظومة السجل الوطني للمؤسسات، ارتفاع عدد المنخرطين بفضل الإجراءات التي تمّ اعتمادها والمذكورة تباعا صلب هذا التقرير.

المؤشر 1.1.1 تطور عدد المرسمين بمنظومة السجل الوطني للمؤسسات							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022(1)	إنجازات 2202(2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات2022 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	34816	35846	33000	146563	% 444.13	40000	2024

يمكن هذا المؤشر من معاضدة مجهود الدولة في مزيد تنظيم هيكلة الاقتصاد الوطني واستيعاب جميع المتداخلين فيه، من خلال حثّ الناشطين الاقتصاديين إلى الترسيم بالسجل وتحيين بياناتهم السنوية حتى تعكس هذه المعلومات والبيانات القانونية والمالية واقع المؤسسة وذلك لمساعدة الدولة والمؤسسات المالية والمتقاضين والمستثمرين الأجانب والهيئات الدولية على اتخاذ قراراتهم، ولتكون وسيلة ناجعة للحد من المخاطرة والتهرب الضريبي وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

نلاحظ أن الانجازات قد فاقت التوقعات التي كانت في حدود 33000 منخرط بصفة ملحوظة وهامة حيث بلغت الانجازات 146563 منخرط أي بنسبة فاقت444.13 %الأمر الذي يجعل من سنة 2022 سنة استثنائية بامتياز في علاقة بالأرقام المسجلة ويعود ذلك بالأساس إلى تزامن السنة المذكورة مع فترة الإعفاءات من غرامات التأخير والتي كرستها التشريعات التالية:

-المرسوم عدد 18 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022 المتعلق بطرح غرامات التأخير المتعلقة بالسجل الوطني للمؤسسات، الذي تم بمقتضاه وبصفة استثنائية طرح مبالغ غرامات التأخير المنصوص

عليها بالقانون الأساسي عدد 52 لسنة 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات وذلك في أجل ستة (6) أشهر ابتداء من أول أفريل 2022 الى إلى غاية 30 سبتمبر 2022.

– المرسوم عدد 70 لسنة 2022المؤرخ في 25 نوفمبر 2022 المتعلّق بالتمديد في مدة طرح غرامات التأخير المتعلقة بالسجل الوطني للمؤسسات، والذي تم بمقتضاه التمديد بصفة استثنائية في فترة طرح غرامات التأخير المنصوص عليها بالفصل 2 من المرسوم عدد 18 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022 المشار إليه أعلاه، والمحددة على أساس نصف مبلغ المعلوم المستوجب عن عمليات التسجيل أو تنقيح أو تشطيب أو إدراج بيانات أو إيداع وثائق أو تحيين المعطيات والمعلومات والتي حلّت آجال إنجازها إلى حدود 31 ديسمبر 2021، وذلك لمدة ثلاثة أشهر ابتداء من أول أكتوبر 2022 إلى غاية 31 ديسمبر 2022.

وعلى الرغم من التحسن الهام والملحوظ على مستوى المؤشر، تم تسجيل جملة من الإشكاليات تمثلت أهمها في:

–تسجيل بطء نسبي في نسق رقمنة الخدمات مقارنة بالأهداف المنشودة، حيث وصلت نسبة الخدمات المسداة عن بعد إلى حوالي 60% من جملة الخدمات التي يقدمها السجل الذي يسعى إلى بلوغ نسبة 100 %بحلول سنة 2025،

–صعوبات في علاقة بمسألة الصفقات العمومية في المجال التكنولوجي بسبب طول الإجراءات مقارنة بتسارع ارتفاع الأسعار والتطور التكنولوجي، بالإضافة إلى التعقيدات المسجلة على مستوى الإجراءات وارتفاع الكلفة في علاقة بالإمضاء الالكتروني الأمر الذي انجر عنه عزوف عن القيام بالإيداع الالكتروني عند القيام بالترسيم في السجل.

وتجدر الإشارة إلى أن السجل الوطني للمؤسسات وبهدف تحسين مؤشر تطور عدد المرسمين بالمنظومة الخاصة به، يعمل على اتخاذ وتفعيل الإجراءات التالية خلال سنة 2023:

–إرساء المعرف الالكتروني للمؤسسة **Mobile ID Corporate** وتكوين الفضاء الخاص للمؤسسة على المنصة الالكترونية للسجل على أن يكون مرتبطا بمعرف الممثل القانوني، وذلك بهدف تكوين فضاء تبادل موثوق به بين السجل والمؤسسة ويخول للمؤسسة الاطلاع بصفة مستمرة على جميع البيانات والوثائق المودعة بالخزانة الالكترونية **coffre–fort électronique** التي يمكنها تبادل البيانات والوثائق مع المؤسسات العمومية الأخرى في إطار الترابط البيني.

–مراجعة وتنقيح القانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات مع التركيز على مسألة إجراءات تسجيل الجمعيات بالسجل وعلى غرامات التأخير التي تعتبر العائق الأبرز أمام تسجيل الجمعيات الموجودة والناشطة قبل دخول أحكام القانون المذكور حيز النفاذ،

بالإضافة إلى التحيينات المستوجبة على الشركات والأشخاص الطبيعيين من حرفيين ومهنيين خاصة الذين كانوا غير مشمولين بالترسيم في السجل.

–التنسيق مع الهيئات المهنية (المحامين والمحاسبين والخبراء المحاسبين) باعتبارهم الجهة الأهم في علاقة بمطالب التأسيس والتحيين (تتم العمليات المذكورة عبرهم) قصد إرساء مسار خاص بهم لدى السجل الوطني للمؤسسات عن طريق المنصة الالكترونية لإعفائهم من إجراء الإمضاء الالكتروني بوصفهم مهنيين محلفين. وتجدر الإشارة إلى أن المضي قدما في هذا التوجه سيساهم في تحسين جودة الملفات الموجهة للسجل وتمكين الهيئات المذكورة من تحيين ملفات حرفائها.

الهدف الاستراتيجي 2.1: تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية:

يتعلق هذا الهدف بالمحور الاستراتيجي "تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية"، ويتمثل الهدف المذكور في تحسين أداء المؤسسات والمنشآت العمومية والعمل على تطوير حوكمتها عبر تدعيم عنصري الشفافية والمساءلة وذلك بإرساء منظومة حوكمة متكاملة لتحسين وضعها المالي والنهوض بمردوديتها وتحقيق ديمومة توازنها واستقرارها والعمل على دعم وتفعيل الشراكة بينها وبين القطاع الخاص.

ويتضح من خلال المؤشر الخاص بهذا الهدف الاستراتيجي، تواصل تسجيل استقرار نسبي في نسق الشراكة مع القطاع الخاص خلال سنة 2022.

المؤشر 1.2.1: تطور عدد الشركاء من القطاع الخاص							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022(1)	إنجازات 2022(2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات2022(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	40	36	36	36	100%	38	2024

يتعلق هذا المؤشر بتطوير المؤسسات والمنشآت العمومية وحوكمتها وذلك بجعلها أكثر تنافسية وانفتاح على محيطها مما يساهم في تطور الاقتصاد الوطني.

ورغم تبسيط الإجراءات المنظمة لعقود اللزمات عامة والمتعلّقة بالمشاريع الصغرى وإضفاء المرونة والوضوح عليها وتطبيق الأحكام الجديدة لنظام اللزمات التي ينصّ عليها القانون عدد 47 لسنة 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار الذي ضبط تعريف المشاريع الصغرى والإجراءات المبسّطة المنطبقة عليها، وإلغاء الأمر عدد 3437 لسنة 2010 المؤرخ في 28 ديسمبر 2010 المتعلّق بضبط معايير تصنيف اللزمات ذات الأهمية الوطنية وتحديد مفهوم جديد للزمات ذات الأهمية الوطنية، نلاحظ من خلال الجدول المعتمد أعلاه استقرارا نسبيا في عدد الشراكات خلال سنة 2022.

والجدير بالذكر أن مجال الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص يشكو من عدة صعوبات أثرت نسبيا وبصفة مباشرة على تطوير عدد الشركاء مع القطاع الخاص وفقا للمعطيات المتوفرة في هذا المجال، وتتمثل الصعوبات المذكورة أساسا في:

-غياب رؤية استراتيجية في المجال وضعف التنسيق على المستوى المركزي والجهوي والمحلي،

-ضعف على مستوى آليات الرقابة والمتابعة،

- تعدد المتدخّلين في حوكمة مشاريع الشراكة وغياب التنسيق بينها،

-غياب نظام معلوماتي شامل لجمع وتحليل المعطيات المتعلقة بعقود الشراكة وعقود اللزمات،

-عدم إلمام القطاع المالي بمشاريع الشراكة، الأمر الذي أدى إلى تردد البنوك في دعم المستثمرين إضافة إلى طول آجال إعداد الدراسات والمراحل التحضيرية لمشاريع الشراكة والتأخر في معالجة الملفات،

-غياب مرجعية ورؤية لتحديد الحاجيات ونقص على مستوى تحديد المشاريع ذات الأولوية وعدم تقييم المشاريع المنجزة لاعتماد نتائجه كمنطلق للتطوير والبرمجة لمشاريع جديدة،

-ضعف الاستثمار خاصة في المناطق الداخلية وغياب المحيط الملائم لتحفيز الاستثمار الخاص،

-محدودية على مستوى الإجراءات الهادفة إلى تسريع نسق انجاز المشاريع عبر آلية اللزمات،

-ضعف السياسة الاتصالية،

وبهدف دفع نسق انجاز المشاريع ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص سيتم أخذ التدابير والاجراءات المتمثلة أساسا في:

-تفعيل المجلس الاستراتيجي وتطوير سياسة عمومية ورؤية استراتيجية واضحة،

-إرساء نظام لليقظة القانونية في مجال اللزمات والشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بهدف رصد التحولات التشريعية في المجال على الصعيد الدولي والاستفادة منها في الإبان،

-تدعيم مساهمة صندوق الودائع والأمانات في تمويل مشاريع الشراكة بالتنسيق مع الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،

-إنشاء آليات تنسيق وحوار دائم مع مختلف المتدخّلين في مسار الشراكة،

-توضيح الأطر التنظيميّة التي تؤثر على الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم شفافيّتها والنفاذ إليها،

-مراجعة المنظومة الجبائية للأخذ بعين الاعتبار لخصوصيّة عقود الشراكة وعقود اللزمات أو إرساء نظام جبائي خصوصي،

-استخدام قنوات التواصل الرقميّة والتوثيق الالكتروني وتقليص استخدام المستندات الورقية،

وفي إطار التكامل مع جملة التدابير والإجراءات المشار إليها أعلاه، فإنه يُوصى بـــــ:

-تطوير التشريعات بهدف مزيد تحفيز المستثمرين وتشجيع اللجوء لآلية الشراكة،

-إعداد خطة اتصالية موجهة للعموم والهياكل العمومية وأصحاب القرار للتحسيس والتعريف بأهمية آلية الشراكة،

- إرساء نظام معلوماتي متطور للشراكة يمكّن من تأمين متابعة ومراقبة دقيقة ومستمرّة لتنفيذ المشاريع والحصول على رؤية أفضل للنزاعات والديون المتخلّدة،
- الحرص على تطبيق أحكام الأمر عدد 4631 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 بشأن الإرسال السنوي لتقارير تنفيذ اللزمات، ويكون ذلك باللجوء الى آليات تحفيزية أو ردعية والعمل على إصدار نموذج موحّد للتقرير،
- تمكين الجهة المسؤولة عن اعداد التقارير من الولوج الى المنظومة الإحصائية الوطنية وخاصّة للبيانات الكليّة لشركات المشاريع (القيم المضافة، الموارد البشرية...)،
- إحداث آليات لتمويل عمليات المساعدة على إعداد عقود اللزمات والشراكة ومتابعتها،
- تدعيم مساهمة صندوق الودائع والأمانات في تمويل مشاريع الشراكة بالتنسيق مع الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- تحفيز البنوك التونسية على تقديم خيارات تمويل طويل الأمد تناسب مدّة مشاريع الشراكة،
- تثمين البحث العلمي في مجال الشراكة وإحداث شهائد علمية معترف بها في هذا المجال.

2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج الإشراف 20,292أد، بينما بلغت الاعتمادات المرصودة سنة 2022 ما قدره 22,175 ألف دينار دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية وبلغت نسبة الإنجاز بصفة عامة 91.51% وسجلت نفقات التأجير نسبة 94.53% وبلغت نفقات التسيير 99.75% و86.86% في قسم التدخل. وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات2022 ق. مالية تكميلي 1-	إنجازات2022 2-	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	6,072	5,740	-332	94.53%
	اعتمادات الدفع	6,072	5,740	-332	94.53%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	4,382	4,371	-11	99.75%
	اعتمادات الدفع	4,382	4,371	-11	99.75%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	11,721	10,181	-1,540	86.86%
	اعتمادات الدفع	11,721	10,181	-1,540	86.86%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	0	0	0	0.00%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0.00%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0.00%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0.00%
المجموع	اعتمادات التعهد	**22,175**	**20,292**	**-1,883**	**91.51%**
	اعتمادات الدفع	**22,175**	**20,292**	**-1,883**	**91.51%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب والأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان الأنشطة	تقديرات2022 ق. م التكميلي 1-	إنجازات 2022 2-	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
			المبلغ(2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نشاط عدد 1: متابعة وإصلاح ونشر النصوص القانونية	1,572	1,567	-5	99.66%
نشاط عدد 2: تكوين ومراقبة نشاط الجمعيات	758	758	0	99.97%
نشاط عدد 3: إعداد وتقييم ملفات تخصيص المنشآت العمومية	615	611	-5	99.23%
نشاط عدد 4: متابعة إنتاجية وحوكمة المنشآت العمومية	4,070	4,058	-12	99.72%
نشاط عدد 5: متابعة الملفات حول المجتمع المدني والهيئات العمومية المستقلة	1,509	1,507	-2	99.88%
نشاط عدد 6: منحة لفائدة الهيئات العمومية المستقلة	13,651	11,791	-1,859	86.38%
المجموع	**22,175**	**20,292**	**-1,883**	**91.51%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

- قدرت ميزانية الدفع لبرنامج الاشراف بـ 22,175 أ د وقد تم صرف 20,292 أد بنسبة انجاز تعادل 91.51 % سجل فارقا سلبيا على مستوى الإنجازات، مقارنة بالتقديرات يقدّر بـ 1,883-أد دفعا وذلك بسبب توقف سير العمل العادي لبعض الهيئات (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين)، إثر 25 جويلية 2021.

البرنامج عدد 2: الرقــابة

رئيسة البرنامج : السيدة كوثر بن سعيد حرم ناجي	بداية من 30 أكتوبر 2020

1-نتائج أداء البرنامج

يعمل البرنامج على المساهمة في ترشيد وحوكمة التصرف الإداري والمالي في موارد الدولة وحسن سير أعمال التصرف بالإدارات العمومية وبالمؤسسات والمنشآت العمومية وذلك عن طريق هيئات الرقابة الإدارية أو عن طريق الرقابة القضائية التي تمارسها المحكمة الإدارية وذلك لتنفيذ المحاور الإستراتيجية لمهمة رئاسة الحكومة ذات الصلة بمشمولات البرنامج والمتمثلة في الرقابة الإدارية على أعمال التصرف بالإدارات والمنشآت والمؤسسات العمومية والأعمال المتعلقة بالتصرف في المصاريف العمومية والشراء العمومي والرقابة القضائية من طرف المحكمة الإدارية ومتابعة وتدقيق عقود الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص.

وفي هذا الإطار يعمل برنامج الرقابة بمهمة رئاسة الحكومة على تحقيق 3 أهداف استراتيجية تتمثل في:

الهدف الاستراتيجي2-1: تدعيم تدخل هياكل الرقابة على أعمال التصرف:

يتمثل المحور الاستراتيجي المتعلق بالرقابة في ضمان فاعلية أجهزة الرقابة الإدارية والمالية وذلك عن طريق تحقيق هدف " تدعيم تدخل هياكل الرقابة على اعمال التصرف" عبر تمكين الأجهزة الرقابية من وسائل العمل اللازمة لأداء مهامها الرقابية على أعمال التصرف الإداري والمالي التي تنجزها مختلف الإدارات العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية أثناء أداء أعمال التصرف لضمان شفافية وجدوى استعمال المال العام ليسهم في تحقيق الأهداف والسياسات العامة للدولة.

تم تحقيق الهدف من خلال المؤشرات التالية:

عدد المهمات الرقابية المنجزة: حيث تم تحقيق نسبة 100% من القيمة المنشودة لهذا المؤشر لسنة 2022 والمقدرة بـ 170 مهمة رقابية منجزة.

المؤشر 1.1.2: عدد المهمات الرقابية المنجزة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022(1)	إنجازات 2022(2)	إنجازات 2022مقارنة بتقديرات2022(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	120	150	170	170	100%	230	2024

مدى احترام آجال إصدار التقارير: حيث تم تحقيق نسبة 100% من القيمة المنشودة لهذا المؤشر لسنة 2022 والمقدرة بـ 40%.

المؤشر 2.1.2: مدى احترام آجال إصدار التقارير							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022(1)	إنجازات 2022(2)	إنجازات 2022مقارنة بتقديرات2022(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	تم اعتماد هذا المؤشر سنة 2022		%40	%40	100%	%60	2024

نسبة التوصيات المتعهد بتطبيقها: حيث تم تحقيق نسبة 66% من القيمة المنشودة لهذا المؤشر لسنة 2022 والمقدرة بـ 75% ويعود هذا الفارق (25%) إلى حجم التوصيات المنبثقة عن التقارير الرقابية والتي نظرا لمحدودية الإمكانيات لدى هياكل التصرف فإنه لم يتسن التعهد بأكثر من 50% من جملة التوصيات مع الإشارة أنه تم التراجع عن هذا المؤشر ضمن المشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

المؤشر 3.1.2: نسبة التوصيات المتعهد بتطبيقها:							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022(1)	إنجازات 2022(2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات2022(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	تم اعتماد هذا المؤشر سنة 2022		%75	%50	%66	%85	2024

الهدف الاستراتيجي2-2 : تطوير المنظومة الرقابية بما يتماشى مع المعايير الدولية:

يكتسي هذا الهدف أهمية بالغة من حيث التوجه العام للعمل الرقابي والذي يقتضي توحيد أساليب العمل بما يتماشى والمعايير الدولية، وذلك بهدف تجويد الممارسة الرقابية من قبل المراقبين لدعم وتحسين قدراتهم ومؤهلاتهم.

تم تحقيق الهدف من خلال المؤشرات التالية:

المؤشر 1.2.2: نسبة المراقبين المتمتعين بتكوين اشهادي.							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022(1)	إنجازات 2022(2)	إنجازات 2022مقارنة بتقديرات2022(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	تم اعتماد هذا المؤشر سنة 2022		%05	%00	%00	%15	2024

نسبة المراقبين المتمتعين بتكوين إشهادي: تم تحقيق نسبة سلبية لهذا المؤشر باعتبار وأن التكوين الاشهادي يتطلب حيز زمني هام للحصول عليه نظرا للمستويات المستوجبة لكل تكوين من جهة، والإمكانيات المادية والالتزامات المهنية للمراقبين من جهة أخرى.

المؤشر 2.2.2: نسبة ملائمة المهمات الرقابية للمعايير الدولية..							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022(1)	إنجازات 2022(2)	إنجازات 2022مقارنة بتقديرات2022(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	تم اعتماد هذا المؤشر سنة 2022		%25	%25	%100	%35	2024

نسبة ملائمة المهمات الرقابية للمعايير الدولية: حيث تم تحقيق نسبة 100% من القيمة المنشودة لهذا المؤشر لسنة 2022 والمقدرة بـ 25%.

<u>الهدف الاستراتيجي2-3: النهوض بمرفق القضاء الإداري:</u>

يتحقق المحور الاستراتيجي المتعلق بالرقابة القضائية عن طريق تنفيذ الهدف " النهوض بمرفق القضاء الإداري" وذلك عبر تمكين القضاء الإداري من الإمكانيات المادية والبشرية وكافة وسائل العمل الضرورية وتقريب مرفق القضاء الإداري إلى المواطن حتى يؤدي مهمة المرفق العام على أفضل وجه وينال رضاء المتقاضين.

تم تحقيق الهدف من خلال المؤشرين:

المؤشر 1.3.2: معدل آجال الفصل في القضايا :								
وحدة المؤشر	الطور	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022(1)	إنجازات 2022(2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات2022(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
مدة	الابتدائي	سنتين	سنة ونصف	سنتين	2.8 سنة	-08 أشهر	سنة ونصف	2024
	الاستئنافي	-	-	بين12/10 شهر	سنة و6 أشهر	-06 أشهر	09 أشهر	2024
	التعقيب	-	-	سنة ونصف	2 سنة	-06 أشهر	سنة	2024

معدل آجال الفصل في القضايا: حيث تم تحقيق فارق سلبي قدر بـ 08 أشهر بالنسبة للطور الابتدائي و06 أشهر بالنسبة للطور الاستئنافي وللتعقيب من القيمة المنشودة لهذا المؤشر لسنة 2022.

تمّ تسجيل فوارق إيجابية بالنسبة لعدد القضايا التي تمّ فصلها في كل الأطوار خلال سنة 2022، ويعود ذلك إلى القرارات التي اتخذها الرئيس الأول للمحكمة الإداريّة بمناسبة انطلاق السنة القضائيّة 2022-2023 والتي تهدف إلى التخلص من مخزون القضايا القديمة (القضايا المرفوعة قبل ديسمبر 2016 وعددها حوالي 3000 قضية) وذلك قبل موفي سنة 2022، وقد تمّ تحقيق الهدف فعليا وذلك في الأطوار القضائية الثلاثة وهو ما يفسر الفارق الإيجابي الكبير بين عدد القضايا التي تمّ البت فيها خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021.

وبخلاف الفارق الإيجابي الكبير المسجل في عدد القضايا التي تمّ الفصل فيها سنة 2022، فإن ما أنجز سنة 2022 في مؤشر "معدل آجال الفصل في القضايا" لم يأخذ نفس المنحى الإيجابي بل سجل تراجعا مثلما يبيّنه الجدول.

ويرجع هذا التراجع في إنجازات الطور الابتدائي إلى كون العدد الكبير من القضايا الذي تم الفصل فيها خلال سنة 2022 كان في إطار برنامج إنجاز القضايا القديمة الراجعة لسنوات 2016 وما قبلها وذلك على حساب القضايا الجديدة التي لم تشهد تقدما، لذلك فإن هذا المجهود لم يظهر في مؤشر الآجال باعتبار أنها قضايا قديمة.

لكن هذا المجهود سيظهر بوضوح خلال السنوات القادمة، ذلك أن برنامج المحكمة الإداريّة يهدف إلى البت في كل القضايا المرفوعة خلال سنوات 2017-2018-2019 قبل موفي سنة 2023، وهو ما يعني أن العمل سيقتصر خلال سنة 2024 على القضايا المرفوعة بين سنوات 2020 وسنة 2024 وهو ما سيقلص من آجال الفصل ويؤثر إيجابيا في المؤشر.

وانطلاقا من سنة 2025 ستشهد المحكمة تقلصا هاما في آجال البت في القضايا حسب البرنامج الذي انطلق منذ سنة 2022.

هذا بالإضافة إلى أن نشاط المحكمة الإداريّة القضائي خلال سنة 2022 لم يقتصر على القضاء العادي المكون للمؤشر بل نظرت المحكمة في نزاع الاستفتاء خلال شهر أوت 2022 وبلغ مجموع القضايا المرفوعة 25 قضيّة في الطورين الابتدائي والاستئنافي واستغرق أكثر من أسبوعين عمل فعلي وبإجراءات قصيرة.

كما نظرت المحكمة الإداريّة في نزاع الترشحات للانتخابات التشريعيّة خلال نوفمبر 2022 (15 قضية خلال مدة شهر من العمل) ونزاع النتائج لنفس الانتخابات خلال شهر ديسمبر 2022 (55 قضيّة خلال 3 أشهر عمل فعلي).

المؤشر 2.3.2: نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين.							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022(1)	إنجازات 2022(2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات2022(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	%50	%60	%70	%60	-%10	%90	2024

يعود هذا الفارق السلبي الطفيف بين تقديرات وإنجازات سنة 2022 إلى أن المحكمة لا تتحكم بالعدد الجملي للنصوص التي ترد عليها في إطار اختصاصها الاستشاري بل هو مرتبط بنسق العمل الحكومي، لذلك فإن العدد الجملي للنصوص التي عرضت على المحكمة خلال كامل سنة 2022 بلغ 373 نصا، منها 223 نص تم النظر فيها في أجل لا يتجاوز الشهرين، ولو كان مجموع النصوص المعروضة أكثر من 400 نص لبلغ عدد النصوص التي تم فحصها حسب المؤشر أكثر من العدد الذي تمّ تقديره لسنة 2022.

كما أن النظر في الاستشارات لا يخضع للترتيب الزمني لورودها على المحكمة، إذ أن مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة كثيرا ما تستحث المحكمة للنظر في ملفات استشارية بصورة عاجلة نظرا لارتباطها بضوابط زمنية مدرجة في معاهدات واتفاقات دولية أو تتعلق بالتزامات داخلية للحكومة، وهو ما يتسبب في تفاوت بين مدد الفصل في الاستشارات يؤثر على الإحصائيات المقدمة.

ومن جهة ثانية، تمّ اتخاذ بعض الإجراءات التنظيمية في توزيع نصوص الاستشارات على الدوائر وعلى الأقسام الاستشارية بشكل يساعد على تقليص آجال النظر فيها خلال السنوات القادمة.

2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

شهد استهلاك الاعتمادات نسبة تناهز 98.40% وهي نسبة محترمة حيث بلغت الاعتمادات المرصودة سنة 2022 ما قدره 51,416 أد دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية وسجلت نفقات التأجير نسبة 99.89%وبلغت نفقات التسيير 100% وكذلك 100% في قسم التدخل. أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد بلغت نسبة الإنجاز 91.96% تعهدا و17.50% دفعا.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	49,163	49,106	-57	99.88%
	اعتمادات الدفع	49,163	49,106	-57	99.88%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1,760	1,760	0	100.00%
	اعتمادات الدفع	1,760	1,760	0	100.00%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	163	163	0	100.00%
	اعتمادات الدفع	163	163	0	100.00%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	329	303	-26	92.10%
	اعتمادات الدفع	939	164	-775	17.47%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0.00%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0.00%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**51,416**	**51,332**	**-84**	**99.84%**
	اعتمادات الدفع	**52,026**	**51,193**	**-833**	**98.40%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	نسبة الإنجاز %
	ق. م الأصلي أو تكميلي (1)	(2)	المبلغ (2) – (1)	(2)/ (1)
نشاط عدد 1 : رقابة أعمال التصرف بالإدارة والمنشآت والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية	4,763	4,756	-6	99.87%
نشاط عدد 2: رقابة أعمال التصرف المتعلقة بالمصاريف العمومية	11,053	11,030	-27	99.76%
نشاط عدد 3: رقابة أعمال التصرف المتعلقة بالشراء العمومي	3,928	3,928	0	99.99%
نشاط عدد 4: رقابة أعمال التصرف بالمؤسسات والمنشآت	2,782	2,780	-2	99.94%
نشاط عدد5: متابعة وتدقيق عقود الشراكة	817	817	0	99.97%
نشاط عدد 6: إصدار الأحكام في المادة الإدارية	28,682	27,883	-799	97.22%
المجموع	**52,025**	**51,193**	**-834**	**98.40%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

يتبين من خلال الجدولين عدد 1و2 المتعلقان بتنفيذ ميزانية برنامج الرقابة لسنة 2022 أنه رغم الظروف الاستثنائية التي ميزت تنفيذ الميزانية لسنة 2022 بالنظر إلى تجميد الاعتمادات فإن نسب تنفيذ ميزانية البرنامج مقارنة بالتقديرات تعتبر جيدة، فقد تم استهلاك نسبة 99.84% من اعتمادات التعهد و98.40% من اعتمادات الدفع المرصودة لهذه السنة والمقدرة بـ 52.025 ألف دينار وهي اعتمادات محينة باعتبار قانون المالية التكميلي لسنة 2022.

البرنامج عدد 03: الإعلام والاتصال والتكوين

رئيس البرنامج : السيد أمين بن عمر	بداية من 30 أكتوبر 2020

1-نتائج أداء البرنامج

تتبني استراتيجية برنامج الإعلام والاتصال والتكوين على تنفيذ سياسة الدولة في النهوض بقطاع الإعلام والاتصال بغاية ارساء إعلام ذو جودة من حيث المضامين وضمان استمرارية المرفق الإعلامي العمومي السمعي والبصري وتنمية مهارات الصحفيين والاتصالين من خلال التكوين وتيسير النفاذ للمعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي.

وقد تم ضبط المحاور الاستراتيجية لرئاسة الحكومة الخاصة بهذا البرنامج والمتمثلة أساسا في:

محور استراتيجي 1: دعم المؤسسات العمومية الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة،

محور استراتيجي 2: التواصل والإعلام والتعريف بالنشاط الحكومي.

أمّا مساهمة الفاعلين العموميين فإنها تبقي محدودة واقتصرت على مواصلة نشاط المرفق العمومي وذلك نظرا للصعوبات التي يعرفها قطاع الصحافة والنشر بسبب التطور التكنولوجي الذي أدّى الى تدفق سريع للمعلومات يتجاوز نسق الصحافة المكتوبة الى جانب الصعوبات الاقتصادية التي تشهدها البلاد والمنافسة من مؤسسات القطاع الخاص والتي تسببت في تقليص الموارد المالية المتأتية من الإشهار والاشتراكات، إضافة إلى الصعوبات الهيكلية الناتجة عن تضخم كتلة الأجور والمتخلدات بذمّة هذه المؤسسات.

الهدف الاستراتيجي 3-1: حوكمة التصرف بالمؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة:

يرمي هذا الهدف إلى ضمان فاعلية أداء مؤسسات الإعلام العمومي، بما يساعد على حسن التصرف في المنح العمومية المسندة لها ممّا يسهم في تطورها وانعكاس ذلك على حوكمة التصرف فيها.

وكما هو معلوم، فإن المؤسسات الإعلامية العمومية تعتبر ذات قيمة استراتيجية من خلال مساهمتها في المساندة الاتصالية للتعريف بالاستراتيجيات والخيارات الوطنية وضمان الحق في المعلومة والالتزام بالتعبير عن التعددية (ثقافية، اجتماعية...) وتنشط في إطار تنافسي بسبب تعدّد القنوات الإذاعية والتلفزية الخاصة ومحدودية السوق الداخلية (حيث يعتبر عدد المستهلكين للمادة الإعلامية ضعيف جدا).

ولا يمكن للمؤسسات الإعلامية العمومية أن تعوّل فقط على التمويل العمومي لضمان ديمومتها وجودة الخدمات التي تقدّمها للمواطن باعتبارها مرفقا عموميا نظرا لمحدودية هذه المنح. غير أنها لم تفلح في تطوير مواردها الذاتية ويعود ذلك الى تراجع مداخيلها خاصة من عائدات الاشهار والمبيعات والاشتراكات.

المؤشر 3-1-1: تطور الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية العمومية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022(1)	إنجازات 2022(2)	إنجازات 2022مقارنة بتقديرات2022(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة	-27 %	-5.43%	1،35%	-8،22%	-6،08 %	2%	2024

يعنى هذا المؤشر بتطور الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية العمومية (سمعية ومرئية ومكتوبة) الأمر الذي من شأنه أن يحافظ على استمرارية المرفق العام وديمومته ويضمن التوازنات المالية للمؤسسات المعنية.

المؤسسة	توقعات 2022	إنجازات 2022	نسبة التطور
التلفزة التونسية	30940	28806	-6،89%
الإذاعة التونسية	17653	13730	-22،22%
الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر	6889	6785	-1،50%
وكالة تونس افريقيا للأنباء	1380	1421	2،97%
المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والإتصاليين	16500	16500	00%
مركز الاعلام والتكوين والدراسات التوثيق حول الجمعيات افادة	36187	36187	00%
الجملة	**112696**	**103423**	**-8،22%**

وكما هو مبين بالجدول أعلاه، تمّ تسجيل تراجع في الموارد الذاتية من -5،43% سنة 2021 الى -6،08% سنة 2022، حيث لم يتسنى تحقيق القيمة المرجوة والمقدرة بـ 1،35% ويرجع ذلك الى:

- **مؤسسة التلفزة التونسية:** شهدت مؤسسة التلفزة التونسية تراجعا في الموارد الذاتية ويرجع ذلك بالأساس الى تراجع حادّ في موارد الاشهار.
- **مؤسسة الإذاعة التونسية:** شهدت موارد الإذاعة التونسية تراجعا ناتج بالأساس عن تقلص في المعلوم المستخلص من الشركة التونسية للكهرباء والغاز (تقلّص استخلاص مساهمة المشتركين في شبكة التنوير العمومي).
- **الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر:** تقلص في الموارد الذاتية للشركة ناتج عن تقلص في المبيعات والاشتراكات ومداخيل الاشهار، حيث تمرّ الشركة بصعوبات مالية عميقة.
- **وكالة تونس افريقيا للأنباء:** حققت الوكالة مواردا ذاتية مطابقة تقريبا للتقديرات المزمع تحقيقها.

- **المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والاتصاليين:** حقق المركز مواردا ذاتية مطابقة للتقديرات المزمع تحقيقها.
- **مركز الاعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات "افادة":** حقق المركز مواردا ذاتية مطابقة للتقديرات المزمع تحقيقها.

كانت سنة 2022 مليئة بالتحديات على مستويات مختلفة أثّرت على المؤشر المتعلق بتنمية الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية العمومية ويرجع ذلك خاصة الى:

- ضعف مداخيل الاشهار بالمؤسسات الإعلامية العمومية بسبب الصعوبات الاقتصادية التي عرفتها البلاد إضافة الى شدة المنافسة بين المؤسسات الإعلامية العمومية من جهة، والمؤسسات الإعلامية الخاصة من جهة أخرى، واعتماد المستشهرين على نسب المشاهدة المرتفعة لتوزيع الميزانيات المخصصة للإشهار لضمان تنافسية أفضل لمنتوجاتهم.
- ضعف نشر ومبيعات الصحف الورقية مقابل ارتفاع في تكاليف الطباعة والورق وهي ظاهرة عالمية بسبب تطور تكنولوجيات التواصل وانتشار منصّات إعلامية على شبكة الانترنت تستجيب لحاجة المواطنين في سرعة وسهولة الحصول على المعلومة بمعلوم يكاد يكون رمزيا.
- تعطل الإنتاج السمعي البصري بالمؤسسات الإعلامية العمومية بسبب عدم اقبال المنتجين والمستشهرين وخاصة الاعمال الدرامية لشهر رمضان التي كانت توفر للمؤسسات الإعلامية العمومية مداخيل إضافية بفضل زيادة عائدات الاشهار.

بالنسبة لتحقيق أداء مؤشر "تطور الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية العمومية" يقترح:

- حث المؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية على اعتماد نموذج اقتصادي يوفر مردودية مالية أكبر والعمل على تحسين تنافسيّتها مقارنة بالمؤسسات الإعلامية الخاصة، وتطوير الأساليب التسويقية التي تعتمدها،
- حث الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر على اعتماد استراتيجية لإعادة هيكلة المؤسسة وذلك لتحقيق توازناتها المالية على المدى المتوسط والبعيد.

الهدف الاستراتيجي 3-2: تيسير النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي:

يرمي هذا الهدف إلى ضمان إعلام المواطنين بالعمل الحكومي وأداء الحكومة بصفة عامة، وذلك بتطوير المحتوى الرقمي للموقع الرسمي لبوابة رئاسة الحكومة وتحيينه بصفة دورية.

ولا شكّ أن المنصات الرقمية بدأت تحتل مكانة خاصة في المشهد الإعلامي لما تتميز به من توفر لمحتوى محيّن باستمرار وسهولة في الاطلاع عليه وتصفحه في أوقات مختلفة تلائم السلوكيات الجديدة للمستعملين وهو ما يفسر تزايد عدد المتصفحين لبوابة رئاسة الحكومة وتجاوز التقديرات.

المؤشر 3-2-1 : عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022(1)	إنجازات 2022(2)	إنجازات 2022مقارنة بتقديرات2022(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	283.262	363.837	290.000	427.550	147،4	295.000	2024

بلغ عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة 427.550 زائرا خلال سنة 2022 وبذلك يمثل هذا العدد تتطورا بنسبة 147،4% مقارنة بتقديرات سنة 2021، وبذلك تمّ تجاوز التقديرات الخاصة بالسنة نفسها ويدلّ ذلك على حاجة المواطنين إلى الاطّلاع على الاحداث السياسية الوطنية ومتابعة النشاط الحكومي والحصول على معلومات ومعطيات محيّنة يستقيها من مصادر موثوقة.

ويتبين من خلال التقرير التحليلي حول عدد الزوار:

- تصاعد وتيرة الزيارات لبوابة رئاسة الحكومة خلال المحطات السياسية المهمة لسنة 2022 خاصة خلال الدورة الثامنة لندوة طوكيو الدولية للتنمية في إفريقيا بتونس والقمة الثامنة عشرة للفرنكوفونية والانتخابات التشريعية.

- تقاربا في نسبة الزائرين لبوابة رئاسة الحكومة من منظور النوع الاجتماعي، حيث بلغ عدد الزوار من الإناث نسبة 56,2 % ومن الذكور 43.8%.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ عدد الصفحات التي تمت زيارتها كان في حدود 1.717،050 صفحة، مما يعكس تنقل الزائر عبر صفحات البوابة واستغراقه لمعدل توقيت جيد قدره 2 دق و44 ثانية خلال كل زيارة.

بخصوص عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة فالملاحظ أن العدد تجاوز التوقعات بنسبة 147،4% وهو ما يعكس حاجة المواطنين للمعطيات التي توفرها رئاسة الحكومة من متابعة للنشاط الحكومي ولنشاط الهياكل والمؤسسات العمومية والخدمات الالكترونية المسداة من قبلها والاجابة على استفسارات المواطنين بخصوصها وتوفير الادّلة والمطبوعات الإدارية على الخطّ والتعريف بالروابط المفيدة.

ولتحقيق الفاعلية المرجوة لهذا الهدف يقترح:

- مزيد التعريف ببوابة رئاسة الحكومة والخدمات التي تقدّمها.
- انجاز استبيان للاطلاع ولتحديد حاجيات زوار البوابة.

2 – نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج الاعلام والاتصال والتكوين سنة 2022 ما قدره 85,711 أد تعهدا و85,566أد دفعا وبلغت نسبة الإنجاز بصفة عامة 99.83% وسجلت نفقات التأجير نسبة 99.99% والتسيير نسبة 100% وبلغت 98.79% في قسم التدخل، أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد بلغت نسبة الإنجاز فيها 0 %ويرجع ذلك إلى عدم استهلاك الاعتمادات المرصودة بهذا القسم لفائدة الوحدة العمليلتية (المركز الأفريقي لتدريب الصحفيين والإتصاليين)، وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي 1-	2-	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	79,367	79,360	-7	99.99%
	اعتمادات الدفع	79,367	79,360	-7	99.99%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	2,285	2,285	0	100.00%
	اعتمادات الدفع	2,285	2,285	0	100.00%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	3,970	3,970	0	100.00%
	اعتمادات الدفع	3,970	3,922	-48	98.79%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	90	0	-90	0.00%
	اعتمادات الدفع	90	0	-90	0.00%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0.00%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0.00%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**85,711**	**85,614**	**-97**	**99.89%**
	اعتمادات الدفع	**85,711**	**85,566**	**-145**	**99.83%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (دفعا)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـان الأنشطة	تقديرات 2022 ق. م التكميلي -1	إنجازات 2022 -2	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نشاط1: منحة لفائدة مؤسسة التلفزة التونسية	35,398	35,350	-48.000	99.86%
نشاط 2: منحة لفائدة مؤسسة الإذاعة التونسية	34,384	34,384	0.000	100.00%
النشاط 3: منحة لفائدة وكالة تونس افريقيا للأنباء	10,490	10,490	0.000	100.00%
النشاط 4: تغطية أنشطة رئيس الحكومة والتنسيق مع الصحافة المحلية والأجنبية وتحرير البلاغات الصحفية	2,681	2,674	-7.010	99.74%
النشاط 5: منحة لفائدة مركز الاعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات	763	763	0.000	100.00%
النشاط 6: دعم وتكوين الصحفيين في ميدان الاتصال	721	631	-90.000	87.52%
النشاط 7: منحة لفائدة الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر	1,275	1,275	0.000	100.00%
المجموع	**85,711**	**85,566**	**-145**	**99.83%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

بلغت القيمة الاجمالية لميزانية برنامج الاعلام والاتصال والتكوين سنة 2022 ما قدره 85,711 تعهدا و85.566 أد ودفعا أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 99.83%.

ولم تسجل نفقات برنامج الاعلام والاتصال والتكوين فوارق تذكر حيث تمّ توزيع المنح المخصّصة للمؤسسات الإعلامية العمومية ممثلة في مؤسسة التلفزة التونسية ومؤسسة الإذاعة التونسية ومؤسسة تونس أفريقيا للأنباء ومركز إفادة والشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر بنسب تقارب 100% مما ساهم في تحقيق بعض التوازن المالي للمؤسسات الإعلامية وخاصة مؤسستي التلفزة التونسية والإذاعة التونسية. في حين بلغت نسبة انجاز النفقات المخصّصة لتغطية أنشطة رئيس الحكومة والتنسيق مع الصحافة المحلية والأجنبية وتحرير البلاغات الصحفية 99.74% وكانت نسبة انجاز النفقات الخاصة بدعم تكوين الصحفيين في ميدان الاتصال 87.52%.

البرنامج عدد 4: القيادة والمساندة

رئيسة البرنامج :

السيدة إلهام الشعري

بداية من 30 أكتوبر 2020

1. نتائج أداء البرنامج:

يهدف برنامج القيادة والمساندة إلى التوظيف الأمثل للوسائل المادية والبشرية ودفع استعمال التقنيات الحديثة في إطار تحقيق أهداف المهمة وتتمثل استراتيجية برنامج القيادة والمساندة في ترشيد التصرف الإداري والمالي وتعزيز كفاءة الموارد البشرية ودفع رقمنة الإدارة .

وتتمثل رؤية برنامج القيادة والمساندة في: الاستجابة لمتطلّبات بقية البرامج من وسائل مادية وبشرية بطريقة سريعة وفعّالة

إنّ تحقيق استراتيجيّة برنامج القيادة والمساندة وأولوياته يقتضي تشخيص مواطن القوّة قصد تدعيمها ومواطن الضعف قصد العمل على إيجاد الحلول الكفيلة بتقليصها والحدّ منها، واعتبارا للسياسات العامة للدولة المتعلّقة بالتحكّم في كتلة الأجور يواجه برنامج القيادة والمساندة تحدّيات تتعلّق أساسا بسدّ الشغورات.

وتتمثل أهم المحاور الاستراتيجيّة لهذا البرنامج في:

– **المحور الاستراتيجي 1: الدعم اللوجستي:** من خلال ترشيد التصرّف الإداري والمالي وتعزيز كفاءة الموارد البشريّة

– **المحور الاستراتيجي 2: رقمنة الإدارة:** من خلال تعزيز استعمال التكنولوجيات الحديثة لتحسين العمل الإداري

الهدف الاستراتيجي 1.4: تحسين التصرف في الموارد البشرية

يندرج هذا الهدف تحت المحور الاستراتيجي الخاص بالدعم اللوجستي حيث يحرص برنامج "القيادة والمساندة" على دعم الاستثمار في الموارد البشريّة وتطوير كفاءة الاعوان ومعارفهم بما يسمح لهم بالقيام بواجباتهم على أكمل وجه وبالتقدم في السلم الوظيفي وتحقيق طموحاتهم. وفي إطار دعم الموارد البشريّة يحرص البرنامج على دعم الهياكل المركزية بالكفاءات اللازمة وذلك عبر تفعيل الترقيات والدورات التكوينية بغاية تطوير الكفاءات ورفع المهارات المهنية للأعوان مما يؤدي إلى التحكم الأفضل في كتلة الأجور خاصة بعد إيقاف الإنتدابات المرخص فيها سنويا وإحالة العديد من الإطارات على التقاعد.

المؤشر 1.4 .1 : نسبة التأطير							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022(1)	إنجازات 2022(2)	إنجازات 2022مقارنة بتقديرات2022(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مئوية	-	67	**70**	**68**	**97.14**	**80**	**2024**

بصفة عامة تعتبر نسبة التأطير المحققة خلال سنة 2022 مقبولة إلى حد ما مقارنة بتقديرات المؤشر حيث بلغ مؤشر تطور نسبة التأطير 68% مقابل 70% كتقدير لسنة 2022 ويعود هذا أساسا إلى ضعف الخطط المرخص فيها للترقية مقارنة بعدد الأعوان الذين يستجيبون لشروط الترقية إلى الصنفين أ1 وأ2 إضافة إلى حصر الإنتدابات في الحاجيات المتأكدة وذات الأولوية القصوى كما ورد بمنشور إعداد الميزانية. ويمكن تحقيق القيمة المستهدفة المقدّرة ب80% إذا تمّ تمكين الإدارة من العدد المطلوب للترقيات.

المؤشر 2.1.4 : نسبة التكوين							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022(1)	إنجازات 2022(2)	إنجازات 2022مقارنة بتقديرات2022(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مئوية	-	34	**60**	**49**	**81**	**70**	**2024**

بصفة عامة لم تحقق نسبة التكوين خلال سنة 2022 النتائج المرجوة بتقديرات المؤشر حيث بلغ مؤشر إنجاز مخطط التكوين 49% مقابل 60% كتقدير لسنة 2022. ويرجع ذلك لمحدودية الاعتمادات التي لم تشهد ارتفاعا رغم ارتفاع تكلفة التكوين إضافة إلى أن الدورات التكوينية التي تؤمنها الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات لا تدرج في هذه النسبة.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به:

تمكن برنامج القيادة والمساندة من تحقيق جزئي للهدف ويعود ذلك الى:

- بالنسبة لمؤشر "نسبة التأطير" فكما هو مبين سابقا كان من الضروري الالتزام بما ورد بالمنشور عدد 16 المؤرخ في 14 ماي 2020 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021 حيث أكد على عدم إقرار انتدابات جديدة بالنسبة للسنة المذكورة باستثناء بعض الاختصاصات الملحّة ذات الاولويّة وعدم تعويض الشغورات والسعي الى تغطية الحاجيات المتأكّدة بإعادة توظيف الموارد البشريّة المتوفرة وتأجيل المفعول المالي لبرنامج ترقيات سنة 2022 الى 2023 الأمر الذي حدّ من تحقيق نتيجة أفضل.

  ويحرص برنامج القيادة والمساندة على تعزيز المهمة بالموارد البشرية الضرورية عن طريق الإلحاق أو النقل أو إعادة توظيف الموارد البشرية بمختلف المصالح الراجعة بالنظر لرئاسة الحكومة إن أمكن ذلك.

- بالنسبة لمؤشر نسبة التكوين تجدر الإشارة إلى أن جزء منه يتم إنجازه من قبل الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات هذا بالإضافة إلى عدم احتساب التكوين المنجز من طرف هياكل رئاسة الحكومة

في إطار الهبات ضمن ذات المؤشر. ولتحسين هذا المؤشر لابدّ من العمل على إقرار مبدأ مركزية التكوين ودعم استخدام التكنولوجيات الحديثة لتأمين تنفيذ مخطط تكوين وتطوير قدرات الأعوان العموميين وذلك من خلال تنويع طرق تنفيذ الأنشطة التكوينية بإدراج أنشطة حضورية وأخرى عن بعد وأنشطة تمزج بين الطريقتين وذلك حسب ما يتطلبه الوضع.

الهدف الاستراتيجي 2.4: حوكمة التصرف في الوسائل والمعدات

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي "الدعم اللوجستي" حيث يحرص برنامج القيادة والمساندة على اتّخاذ التدابير اللازمة لترشيد الاستهلاك قصد تحسين التصرف في النفقات ويتمثل الهدف في تقليص كلفة استهلاك الوقود بمزيد مراقبة أسطول النقل ومقارنة المعدلات المسجلة مع النتائج السابقة ومعطيات الصانع وترشيد الاستعمال وتركيز آليات الصيانة الحديثة.

المؤشر 1.2.4 : معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022(1)	إنجازات 2022(2)	إنجازات 2022مقارنة بتقديرات2022(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة ل/كم	-	8.57	**7.8**	**8**	**97.5**	**8.3**	**2024**

بصفة عامة تعتبر نسبة معدل استهلاك الوقود المحققة خلال سنة 2022 مقبولة مقارنة بتقديرات المؤشر حيث بلغ مؤشر نسبة الاستهلاك 8 ل/كم مقابل 7.8 ل/كم كتقدير لسنة 2022 وهذا يعود أساسا للإجراءات المتعلّقة بترشيد الاستهلاك المتخذة من قبل مصالح المهمة خلال السنة المنقضية.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به:

تمكن برنامج القيادة والمساندة من تحقيق الهدف ويعود ذلك الى تطبيق جملة من التدابير المتمثلة في:

- تثبيت منظومة GPS على جميع عربات المصلحة والمتابعة اليومية لجولان سيارات المصلحة واتخاذ ما يتعين من إجراءات بشأن الأعوان الذين ثبت خروجهم عن مسار المهمة الموكلة إليهم.
- تثبيت Boitier ID على جميع عربات المصلحة مصحوبة بمفتاح شارة للتعرف على هوية السائق أثناء جولان العربة عبر المنظومة المخصصة لذلك وذلك قصد تحديد المسؤوليات في صورة تعرض العربة لحادث أو خروجها عن مسارها.
- تحديد المسار الخاص بكل عربة وتنظيم جولان سيارات المصلحة المخصصة لتوزيع المراسلات حسب الجهات والولايات بتحديد توقيت يومي لتجميع المراسلات وتوزيعها على المصالح المعنية ما عدا الحالات الاستثنائية ذات الطابع الاستعجالي.
- التحكم في نفقات التسيير للمهمة من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة للضغط على هذه النفقات كالإسراع في التفويت في السيارات التي أصبحت غير قابلة للاستعمال والعمل على تعميم تجهيز سيارات المصلحة بمنظومة GPS ووضع خطة للتحكم في الاستهلاك واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة بمقرات الوزارة.
- العمل على ترشيد استهلاك الوقود باعتماد بطاقة الشحن AGILIS دون سواها.

- التقيد بآجال المراقبة الدورية لسيارات المصلحة.
- استعمال منظومة التصرف في أسطول السيارات.
- الإحالة على عدم الاستعمال للسيارات التي تتطلب كلفة مرتفعة للصيانة.
- تنظيم دورات تكوينية في مجالات الصيانة والسياقة الرشيدة لفائدة السواق والمسؤولين عن أسطول السيارات والأعوان المكلفين بالصيانة.
- تنظيم حملات تحسيسية بالانعكاسات الإيجابية للإجراءات الوقائية على استهلاك الوقود وإطالة عمر السيارة وتقليص نفقات الصيانة.

الهدف الاستراتيجي 2.4: رقمنة الإدارة

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الثاني "رقمنة الإدارة" حيث أن برنامج القيادة والمساندة يلعب دورا أفقيا لمساندة بقية البرامج عبر توفير وسائل العمل اللازمة ومن بينها تركيز شبكة معلوماتية تسمح باستغلال المنظومات الوطنية والخصوصية والتراسل الإلكتروني للمعطيات وربط جميع هياكل الوزارة ببعضها البعض وتطوير تبادل المعلومات بين الأعوان.

المؤشر 1.2.4 : نسبة استغلال منظومة التصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة"							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	انجازات 2021	تقديرات 2022(1)	إنجازات 2022(2)	إنجازات 2022مقارنة بتقديرات2022(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	-	50	72	80	111	86	2024

بصفة عامة تعتبر نسبة استغلال المنظومات الإعلامية المحققة خلال سنة 2022 ممتازة مقارنة بتقديرات المؤشر حيث بلغ مؤشر نسبة الاستغلال 111% مقابل 80% كتقدير لسنة 2022 وذلك بفضل التوجهات التي تم اعتمادها خلال السنة المنقضية عبر الشروع في تجديد وتعويض المعدات الإعلامية.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به:

تمكن برنامج القيادة والمساندة من تحقيق الهدف ويعود ذلك الى توفير المعدّات الاعلاميّة اللازمة للأعوان حيث تمّ تجديد وتعويض حوالي 35 حاسوب مكتبي وتوفير 31 آلة طابعة و4آلات مسح ضوئي قصد تحسين ظروف العمل وتحقيق استغلال أمثل للمنظومة الاعلاميّة.

2-<u>نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:</u>

قدرت ميزانية الدفع لبرنامج القيادة والمساندة 64700 أ د تم صرف 60.233 أ د باعتبار حسابات المشاركة التي تبلغ 1.870أد وبذلك تبلغ قيمة اعتمادات الدفع بالنسبة لنفقات التدخّلات 22.437 أد.

وبالتدقيق بالجدول عدد 1 يلاحظ أن اعتمادات التأجير تمثل الجزء الأكبر من اعتمادات البرنامج أي ما يقارب 41% من جملة الاعتمادات وهذا يعود إلى طبيعة نشاط برنامج القيادة والمساندة المتمثل في تقديم الدعم البشري والمادي للبرامج العملياتية هذا ويلاحظ أن نفقات الاستثمار تمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بجملة اعتمادات المهمة.

إجمالا فإن نسبة صرف اعتمادات الدفع للبرامج الفرعية متقاربة وتعتبر نسب طيبة نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد من مواصلة العمل بالبروتكول الصحي إضافة الى التقليص الهام في عدد المستشارين والمكلفين بمهمة.

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات 2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	27,242	24,881	2,361-	%91
	اعتمادات الدفع	27,243	24,777	2,466-	%91
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	12,347	11,503	844-	%93
	اعتمادات الدفع	12,347	10,695	1,652-	%87
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	22,579	22,428	150-	%99
	اعتمادات الدفع	22,579	22,347	232-	%99
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1,555	1,064	491-	%68
	اعتمادات الدفع	2,531	2,414	117-	%95
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	%0
	اعتمادات الدفع	0	0	0	%0
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**63,723**	**59,876**	**3,846-**	**%94**
	اعتمادات الدفع	**64,700**	**60,233**	**4,467-**	**%93**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2022 ق. م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) – (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نشاط عدد 1: برمجة ومتابعة العمل الحكومي	3,749	3,368	-381	90%
نشاط عدد 2: متابعة الملفات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية لرئيس الحكومة وقرارات المجالس الوزارية	5,965	5,178	-787	87%
نشاط عدد 5: متابعة خلايا الحوكمة والتكوين والتوقي من الفساد	107	0	-107	0%
نشاط عدد 3: منحة لفائدة الأرشيف الوطني	2,464	2,316	-148	94%
نشاط عدد 4: منحة لفائدة المركز الوطني للتوثيق	4,081	4,058	-23	99%
نشاط عدد 6: منحة لفائدة المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"	2,448	2,448	0	100%
نشاط عدد 7: توفير الدعم اللوجيستي	45,886	42866	-3,020	93%
المجموع	**64,700**	**60,234**	**-4,466**	**93%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات الخاصة بنشاط القيادة والمساندة مقارنة بالتقديرات نسبة ناهزت 93% دفعا.

البرنامج عدد 05: التصرف في القطاع العمومي

رئيس البرنامج : السيدة فضيلة الدريدي	(بداية من 30 أكتوبر 2020)

1. نتائج أداء البرنـــامــج

يسعى برنامج التصرف في القطاع العمومي إلى حوكمة القطاع العمومي بما يمكّن من تحسين إدارته على أساس مجموعة من المبادئ والممارسات التي تعزز الشفافية والمساءلة والفاعلية في إدارة الموارد البشرية والتنظيمات الهيكلية للإدارات والمؤسسات العمومية.

الغاية: وظيفة عمومية حديثة ومؤسسات عمومية ناجعة وفاعلة اقتصاديا واجتماعيا لخدمة المواطن.

الرؤية: حوكمة القطاع العمومي بما يجسّم السياسات العمومية بالاعتماد على مقاربة شاملة تكرس التوظيف الأمثل للموارد البشرية وتحسّن جودة الأداء الفردي وآليات التصرف الحديث من اجل تطوير الكفاءات والإنتاجية بما يضمن النجاعة في التصرف والارتقاء بالأداء وبجودة الخدمات المقدمة للمواطن

يتكوّن البرنامج من برنامجين فرعيين لكل منهما أهدافه الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الخاصة به ويخص البرنامج الفرعي الأول مجال تحديث الوظيفة العمومية في حين يتعلق البرنامج الفرعي الثاني بحوكمة التصرف في المنشآت والمؤسسات العمومية.

وتوكل إلى برنامج التصرف في القطاع العمومي مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميدان الوظيفة العمومية وحوكمة التصرّف في المؤسسات والمنشآت العمومية وتقوم خطة العمل على محورين استراتيجيين:

محور استراتيجي 1: تطوير الوظيفة العمومية

محور استراتيجي 2: حوكمة التصرّف في المؤسسات والمنشآت العمومية

وتساهم مختلف الهياكل والإدارات العامة المتدخلة على المستوى المركزي في تنفيذ السياسة العامة المتعلقة بمجال تدخل كل طرف لتحقيق أهداف البرنامج.

الهدف الاستراتيجي 5-1: تحسين وترشيد التصرف في الموارد البشرية للإدارة

يندرج هذا الهدف في إطار البرنامج الفرعي الاوّل والمتعلّق بتحديث الوظيفة العمومية ويتمثل في العمل على إرساء نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية ونظام وظيفة عمومية عليا ووضع منظومة معلوماتية عامة حول الموارد البشرية.

وفي هذا الإطار، تميّزت سنة 2022 بتقدّم انجاز مشاريع الاصلاحات بصفة هامة مع تسجيل بعض التفاوت في نسق الانجاز بين المشاريع. كما أنّ أعمال الهيئة العامة للوظيفة العمومية التي تتعلق بالجوانب التنظيمية والاستشارات والمفاوضات مع الشريك الاجتماعي تواصلت بنسق سريع طيلة السنة.

المؤشر 1.1.5 : عدد الإجراءات والنصوص التنظيمية المنجزة في مجال ترشيد التصرف في الموارد البشرية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	%40	65	70	74.4	% 106.3	90	**2024**

لئن ورد بالبرنامج السنوي للأداء 2022 بعض الاختلاف بين وحدة المؤشر "نسبة مائوية" وصياغة المؤشر على أساس أنه "عدد" فقد تم بمناسبة اعداد هذا التقرير السنوي للأداء احتساب المؤشر باعتماد النسبة المائوية للاستشارات والمراسلات والتأشيرات التي تعالجها الهيئة العامة للوظيفة العمومية من مجموع المراسلات التي ترد عليها. ويمكّن هذا المؤشر من قياس جزء هام من الأنشطة اليومية لعدد هام من أعوان الهيئة وبالتالي الأجور المدرجة بالميزانية المخصصة لها.

حيث تتولى الهيئة عن طريق اداراتها العامة النظر في ملفات عديدة ومختلفة منها مشاريع أوامر ترتيبية تتعلق بالأنظمة الأساسية الخاصة بأعوان الوزارات وبأنظمة التأجير، مشاريع قرارات تنظيم وفتح المناظرات، قرارات وعقود الانتداب، الاستشارات، النزاعات الادارية التي ترد عليها من الوزارات والإدارات الجهوية والجماعات المحلية.

ولقد ورد على مكتب الضبط الخاص بالهيئة العامة للوظيفة العمومية خلال سنة 2022: 18590 مراسلة تمت معالجتها والاجابة على 13836 منها وبالتالي تم تجاوز تقديرات سنة 2022 والتي كانت في حدود 70 بالمائة بزيادة 6.3 بالمئة.

ويبين الجدول أعلاه التطوّر الحاصل في عدد الإجراءات والنصوص التنظيمية المنجزة في مجال ترشيد التصرف في الموارد البشرية. ويعود هذا التطوّر الإيجابي إلى الديناميكية التي عرفتها سنة 2022 بعد تركيز الحكومة في أكتوبر 2021 وتجاوز فترة الفراغ وبالتالي تطورت طلبات الوزارات وانفتحت مجالات

المطلبية والمفاوضات واجتماع اللجان وطلب التأشيرات وفتح مختلف المناظرات وغيرها من الاعمال التي تندرج ضمن صلاحيات الهيئة وأعمالها.

المؤشر 1.5 .2 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	65%	65%	%67	% 67	% 100	%75	2024

أمّا المؤشر 1.5 .2: نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية، فقد تمّ تحقيق نسبة الإنجاز معادلة للتقديرات (67 %)

يمكّن هذا المؤشر من تقييم مدى التقدم في ادراج أدوات التصرف الحديث للموارد البشرية في عمل الإدارات العامة للموارد البشرية في الخمس وعشرين وزارة ومن ثمّة تأثيرها في تطوير الوظيفة العمومية بصفة أشمل. ويتطلب هذا العمل قياس مدى التقدّم في مختلف جوانب الاصلاحات مما يجعل هذا المؤشر مرتبطا بالمؤشر 1.1.5. ورغم ذلك فقد تمّ تحقيق نسبة انجاز معادلة للتقديرات.

ويعود ذلك الى العمل بصفة موازية بين إرساء الإصلاحات وادراج بعض الإجراءات ضمن قانون المالية لسنة 2023 كإجراءات عاجلة.

ونظرا لخصوصية إصلاحات الموارد البشرية وامتدادها على المدى المتوسط فإنّ سنة 2022 كانت مخصصة لبناء الدعائم والمرتكزات الكفيلة بإرساء النظم الجديدة من جهة والدراسات التحضيرية والتقييمية من جهة أخرى.

وتتمثل أهم الإشكاليات التي تواجه التقدم السريع في انجاز الهدف " تحسين وترشيد التصرف في الموارد البشرية للإدارة" في:

– الارتباط بنسق عمل الوزارات ومدى التزامهم بالمشاركة والتفاعل مما يستوجب من الهيئة العامة للوظيفة العمومية مزيد احكام التنسيق بين المتدخلين

– الاعتماد على برامج التعاون الدولي لتمويل الأنشطة وورشات العمل التشاركية مما يستوجب تنسيقا مسبقا واحتراما لإجراءاتهم التعاقدية لتنفيذ الأنشطة في مقابل محدودية الميزانية المخصصة للبرنامج.

الهدف الاستراتيجي 5–2: تنمية المهارات وتطوير الكفاءات

يندرج هذا الهدف ضمن البرنامج الفرعي عدد 1 **تحديث الوظيفة العمومية "**

ويعمل على دعم وتطوير قدرات الأعوان بجميع أصنافهم والحرص على تنمية قدرات هياكل ومؤسسات تكوين أعوان الإدارة العمومية.

لتحقيق هذا الهدف تعمل المدرسة الوطنية للإدارة على تنظيم دورات تكوينية تتلاءم واحتياجات الإدارة وتستجيب لانتظارات الموظفين بما يسمح لهم بالتقدم والتطور في مسارهم المهني. ولقياس مدى تحقيق الهدف تم اعتماد مؤشر كمي يعكس العدد الجملي للموظفين المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل ومؤشر يعكس التوزيع الجهوي ومشاركة النساء

المؤشر 5-2-1 عدد المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	634	901	1280	1587	%123	1300	2024

تحرص إدارة المدرسة الوطنية للإدارة في إطار استراتيجية عملها على تنفيذ عدد من دورات التكوين وتطوير الكفاءات لفائدة الاعوان العموميين بمختلف هياكل المدرسة من خلال مسارات التكوين التي تنظمها الاكاديمية الدولية للحوكمة الرشيدة ومعهد القيادة الإدارية والمرحلة العليا والاتفاقيات المبرمة التي تنفذها إدارة التكوين المستمر وتطوير الكفاءات.

وقد تم اعتماد مؤشر مهم في هذا الغرض وهو عدد المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل في كل سنة. ومكن ارتفاع عدد المنتفعين من 634 سنة 2020 الى 901 سنة 2021 أي بنسبة تساوي 42%، الى بناء توقع يصل الى 1280 سنة 2022 وقيمة مستهدفة بـ 1300 بحلول سنة 2024.

وتمكنت المدرسة من بلوغ نسبة 123%، أي بارتفاع قدره 23 % مقارنة بالتقديرات لسنة 2021. يرجع ذلك في جزء منه الى ارتفاع مهم لعدد المستفيدين من التكوين في إطار تنفيذ الاتفاقيات الثنائية بين الهياكل الراغبة في التكوين وإدارة المدرسة لتنظيم دورات حسب حاجياتهم. هذا الى جانب ارتفاع عدد المشاركين في الدورات والحلقات التكوينية التي تنظمها الأكاديمية الدولية للحوكمة الرشيدة ومعهد القيادة الإدارية والحرص على تشريك ممثلين عن اغلب الوزارات.

المؤشر 5-2-2 عدد المنتفعين بدورة تكوينية على المستوى الجهوي والمحلي							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	78	80	150	427	%284	200	2024

بالنسبة لمؤشر عدد المنتفعين بدورة تكوينية على المستوى الجهوي، فانه تجدر الإشارة في هذا الصدد ان المدرسة انتهجت الانفتاح أكثر على الهياكل الجهوية سواء بتنظيم دورات تكوينية لفائدتهم او بتمثيلهم في الدورات التي تنظم على مستوى هياكل التكوين بالمدرسة.

وبالنظر الى الإنجازات مقارنة بالتوقعات فان تحقيق نسبة 284% يرجع الى عاملين مهمين هما:

1- عدد المشاركين من الجهات في إطار دورات تطوير الكفاءات من خلال تنفيذ الاتفاقيات، الذي ارتفع في سنة 2022. وهنا وجبت ملاحظة ان عدد المشاركين من الجهات يتوقف على القائمات النهائية التي تضبطها الهياكل الإدارية المستفيدة من التكوين

2- تنظيم 04 دورات تكوينية لفائدة ولايات تونس الكبرى، أي ولايات تونس، بن عروس، اريانة ومنوبة.

المؤشر 5-2-3 نسبة الإناث المشاركة في الدورات التكوينية							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتّقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة ملئوية	%53.5	%49.5	%45	%42.8	%95	%45	2024

تحرص إدارة المدرسة على مشاركة وتمثيل المرأة في الدورات التكوينية. ومن خلال التدقيق في إحصاءات مشاركة المرأة في مختلف الدورات التي تنظمها هياكل المدرسة فإننا نجد انها تنحصر مثلا في الثلاث سنوات الأخيرة بين 40 و46% بالنسبة للأكاديمية الدولية للحوكمة الرشيدة، بين 40 و50% لمعهد القيادة الادارية و38 و53% بالنسبة للإدارة التكوين المستمر وتطوير الكفاءات والدورات التكوينية في إطار تنفيذ مخطط التكوين السنوي. اما بالنسبة للمرحلة العليا فكانت بين 65 و68%. وبذلك اخترنا قيمة وسطى اجماليا تقدر بـ 45% لسنة 2022.

وبالنظر الى الإنجازات فان تحليل الفارق (بين التقدير والإنجاز) أي05 % يرجع أساسا الى تراجع طفيف في عدد النساء المقترحات للمشاركة في الدورات التكوينية، من طرف الهياكل المستفيدة من التكوين مباشرة، او ان في بعض الأحيان ملفات المشاركات المقترحات في الدورات التكوينية للأكاديمية للحوكمة الرشيدة او لمعهد القيادة الادارية لا تستجيب لشروط المشاركة في الدورة.

الهدف الاستراتيجي 3.5: تطوير أوجه التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية

يندرج في إطار البرنامج الفرعي الثاني والمتعلق بمتابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية ويهدف إلى تطوير أوجه التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية من خلال ترشيد عملية الانتداب والترقية ونظام التأجير وتطوير إنتاجية العمل.

يهدف هذا المؤشر الى دعوة كافة المؤسسات والمنشآت العمومية لاعتماد وثيقة قانون الإطار كوثيقة تصرف تقديري في الموارد البشرية (انتدابات، ترقيات، إعادة توظيف الأعوان) واستصدار نص ترتيبي يتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرات الخارجية بالمؤسسات والمنشآت العمومية قصد تكريس مبادئ المنافسة والجدارة وتكافؤ الفرص وتكريس مبادئ التخصص وعدم الجمع بين المهام المتنافرة وإدراج وظائف الرقابة والتدقيق والحوكمة وغيرها من الوظائف الاستشارية الضرورية عند دراسة الهياكل التنظيمية.

المؤشر5-3-1: نسبة ملائمة الموارد البشرية مع مهام المؤسسة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022مقارنة بتّقديرات 2022(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	-	-	55	50	90	65	2024

بلغت الإنجازات المسجلة على مستوى مؤشر نسبة ملائمة الموارد البشرية مع مهام المؤسسة مقارنة مع تقديرات سنة 2022 نسبة معقولة ويرجع ذلك بالخصوص إلى أن نسبة التقديرات المتوقعة استندت إلى عناصر موضوعية أهمّها أن النصوص الترتيبية المتعلقة بكيفية تنظيم المناظرات الخارجية وتقدير الحاجيات الحقيقية للمؤسسات والمنشآت العموميّة قد تمّ الانتهاء من صياغتها في انتظار المصادقة النهائية عليها. كما يتجه التأكيد على أن إبداء الرأي في نصوص بلاغات المناظرات الخارجية المفتوحة بالمؤسسات والمنشآت العمومية قبل نشرها من قبل مصالح وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية كان له أثر إيجابي على حوكمة مسار المناظرات الخارجية وتوحيد إجراءاتها وتكريس مبادئها الأساسية أهمها حرية الترشح والشفافية وإتاحة الفرصة والكفاءة. ولعل انخفاض عدد العرائض المتعلقة بالمناظرات الخارجية للمؤسسات والمنشآت العمومية له خير دليل على ذلك.

من جانبها حرصت مصالح وحدة متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية عند دراستها لمشاريع الهياكل التنظيمية إلى تكريس جملة من مبادئ التنظيم السليم أهمها الفصل بين المهام المتنافرة والجمع بين المهام المتجانسة ومركزتها وتدعيم الهياكل الرقابية والاستشارية على غرار هياكل مراقبة التصرف والتدقيق الداخلي.

2 – نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج التصرف في القطاع العمومي سنة 2202 ما قدره 13,926 أد تعهدا و14.091 أد دفعا وبلغت نسبة الإنجاز بصفة عامة 85.34% وسجلت نفقات التأجير نسبة 92.34%وبلغت 75.84% لنفقات التسيير و74.36 % في قسم التدخلات.

أما بالنسبة لنفقات الاستثمار والتي تقدر ب 328 أ.د فقد بلغت نسبة الإنجاز فيها 92.11%.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات2022	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التعديلي (1)		المبلغ (2) – (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	9,665	8,924	741-	%92.34
	اعتمادات الدفع	9,665	8,924	741-	%92.34
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	814	618	197-	%75.84
	اعتمادات الدفع	814	617	197-	%75.84
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	5,677	4,221	1,456-	%74.36
	اعتمادات الدفع	5,677	4,221	1,456-	%74.36
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	530	162.725	367-	%30.70
	اعتمادات الدفع	355.5	328	28-	%92.11
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	**0**	**0**	0	%0.00
	اعتمادات الدفع	**0**	**0**	0	%0.00
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**16,686**	**13,926**	**2,760-**	**%83.46**
	اعتمادات الدفع	**16,511**	**14,091**	**2,421-**	**%85.34**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

بيـــــــان النفقات		تقديرات2022	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بـ
		ق. م التكميلي -1	-2	المبلغ (2) - (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	9,665	8,924	-741
	اعتمادات الدفع	9,665	8,924	-741
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	814	618	-196
	اعتمادات الدفع	814	617	-197
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	5,677	4,221	-1,456
	اعتمادات الدفع	5,677	4,221	-1,456
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	530	162.725	-367
	اعتمادات الدفع	355.5	328	-28
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	**0**	**0**	0
	اعتمادات الدفع	**0**	**0**	0
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**16,686**	**13,926**	-2,760
	اعتمادات الدفع	**16,511**	**14,090**	-2,421

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـان الأنشطة	تقديرات 2022 ق. م التعديلي (1)	إنجازات 2022 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
النشاط1:نجاعة التصرف وترشيد وتكوين الموارد البشرية في الوظيفة العمومية	4,930	4,171	758-	%84.62
النشاط 2:تنمية المهارات وتطوير الكفاءات.	10,825	9,225	-1,600	%85.22
النشاط 3: متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية	757	694	-62	%91.77
المجموع	**16,511**	**14,091**	**-2,420**	**%85.34**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

بلغت القيمة الاجمالية لميزانية برنامج التصرف في القطاع العمومي16.511 ألف دينار دفعا وبلغت نفقات البرنامج 14.091 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 85.34%.

فقد بلغت نسبة انجاز النفقات التأجير المخصّصة لتغطية النشاط الأول المتعلق بنجاعة التصرف وترشيد وتكوين الموارد البشرية في الوظيفة العمومية 84.62% وكانت نسبة انجاز النفقات الخاصة بتنمية المهارات وتطوير الكفاءات في حدود 85.22% وبلغت نسبة انجاز النشاط عدد 3 الخاص بمتابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية 91.77% .

البرنامج عدد 06: تحديث الخدمات الإدارية

رئيس البرنامج : السيدة ألفة الصولي	بداية من 30 أكتوبر 2020

1- نتائج أداء البرنامج:

يندرج برنامج التحديث الإداري ضمن استراتيجية الحكومة لإصلاح القطاع العمومي وتطوير أداء الإدارة العمومية وسبل عملها، بإضفاء الفاعلية اللازمة على برامجها بما يمكن المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد والمساهمة في تحقيق التنمية.

ويهدف برنامج التحديث الإداري إلى تطوير الخدمات العمومية الموجهة للمواطن والمؤسسة وتوفير خدمات شاملة وذات جودة عالية وتكرس مبادئ الشفافية والمشاركة والنزاهة، وذلك من خلال تنفيذ المحاور الاستراتيجية التالية :

محور استراتيجي 1: تحسين جودة الخدمات الإدارية ومراقبتها،

محور استراتيجي 2: تبسيط وتقريب الإجراءات الإدارية وإعادة هندستها،

محور استراتيجي 3: تطوير الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة.

الهدف الاستراتيجي 1.6: تحسين ومراقبة جودة الخدمات الإدارية

في إطار تنفيذ برنامج تحديث الخدمات الإدارية يرمي الهدف الاستراتيجي إلى " تحسين ومراقبة جودة الخدمات الإدارية " في النهوض بجودة الخدمات بالمصالح الإدارية وتحسين العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها وتعزيز الثقة بينهما من خلال متابعة سير العمل بالهياكل العمومية عبر آلية "المواطن الرقيب" ورفع تقارير دورية وتوجيه نتائج مهمات موجهة إلى الوزارات المعنية لدعم الإيجابيات وتجاوز النقائص المسجلة وذلك في علاقة بالمحاور الاستراتيجية للبرنامج:

- تقييم جودة الخدمات الإدارية القطاعية والتزام الهياكل العمومية بجودة الاستقبال بمختلف أنماطه،
- متابعة مدى تطبيق الإصلاحات والتبسيطات الإدارية التي يتم إقرارها،
- معاينة مدى التفاعل مع برامج تطوير الإدارة الإلكترونية ورقمنتها.

ويتم إثر ذلك ضبط جملة من المؤشرات لقيس الأداء وتحديد الولايات والمصالح التي يشملها تدخل الفريق باعتماد "عينة تمثيلية" لمختلف القطاعات التي تسدي خدمات مباشرة لفائدة المواطنين.

وفي هذا الإطار، تم تركيز الاهتمام خلال سنة 2022 على المجالات التي تندرج ضمن الهدف الاستراتيجي المذكور أعلاه وإعداد تقرير سنوي رفع إلى رئيس الحكومة يحوصل نتائج نشاط فريق المواطن الرقيب.

وبالرجوع إلى الإنجازات المحققة كميّا، شهدت المؤشرات الإحصائية تحسّنا مقارنة بتقديرات سنة 2021 وكذلك بإنجازات السنتين الأخيرتين ويعود ذلك إلى إجراء اِنتدابات جديدة خلال سنة 2022 والتفاعل الإيجابي لعدد من الوزارات مع ملاحظات فريق المواطن الرقيب.

إذ بلغت نسبة الرّدود الإجماليّة على المراسلات 68% بعنوان سنة 2022 – وذلك بِاحتساب عدد الإجابات/ عدد المراسلات الموجّهة إلى الوزارات بخصوص ملاحظات المواطن الرّقيب– وتظلّ هذه النّسبة قريبة ممّا تمّ تحقيقه في سنة 2021.

المؤشر 6-1-1 : نسبة الردّ على المراسلات الموجهة إلى الوزارات بخصوص ملاحظات المواطن الرقيب							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	59	65	70	68	%97	80	2024

ويعود الفارق الطفيف المسجّل بين التقديرات والإنجازات بالأساس إلى تأخّر بعض الوزارات في الإجابة على المراسلات الموجّهة إليها.

المؤشر 6-1-2:نسبة تغطية الولايات							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	71	62.5	80	80	%100	100	2024

يبرز هذا المؤشّر المجهود المبذول لتغطية أكبر عدد ممكن من الولايات بزيارات فريق المواطن الرقيب وهو ما ينعكس إيجابا على نوعية الخدمات المسداة بالمصالح العمومية الموجودة بها.

ويعود التحسّن المسجّل في تحقيق الهدف إلى إنتداب عدد من المواطنين الرقباء الجدد خلال سنة 2022.

المؤشر6-1-3:عدد المصالح المزورة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	2685	1065	3000	2195	% 73.16	3200	2024

يهدف هذا المؤشّر إلى تحسين نسبة تمثيلية المصالح العمومية وإحكام توزيعها حسب الوزارات والولايات.

ويعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات إلى عدم تطوير الجزء المتعلق ببرمجة الزيارات بالمنظومة الإعلامية لفريق المواطن الرقيب وعدم تحيين قائمة المصالح الموجودة بقاعدة البيانات (وهو ما يقتضي مزيد إحكام برمجة الزيارات اليومية ودعوة الوزارات إلى تحيين قائمات المصالح والهياكل العمومية الراجعة إليها بالنظر).

ونورد فيما يلي أهم الإشكاليات والصعوبات التي تعيق تحقيق الهدف الإستراتيجي:

- ✓ عدم استقرار منسقي الوزارات المكلفين بمتابعة ملف المواطن الرقيب،
- ✓ عدم الردّ على التقارير بصفة منتظمة وفي آجال معقولة،
- ✓ تقديم إجابات ذات صبغة عامة لا يمكن اعتمادها في احتساب المؤشرات،
- ✓ تعذر القيام ببعض الأعمال التصحيحية اللازمة من قبل الوزارات المعنيّة لعدم توفر الاعتمادات الكافية لذلك.

ولتجاوز هذه العراقيل سيتم العمل على:

- ✓ تطوير محتوى التكوين الموجّه للمواطنين الرقباء في مجالات تدقيق مرجعيات الجودة وتعصير طرق عملهم،
- ✓ تنويع مواضيع المهمات الرقابية الموجهة وفق مقاربة تشاركية لضمان أكثر تفاعل من قبل الوزارات،
- ✓ إحكام برمجة الزيارات اليومية لضمان تغطية جغرافية أوسع للمصالح العمومية من خلال انتدابات جديدة خاصة بالجهات الداخلية،
- ✓ مزيد التنسيق مع هياكل الوزارة التي تعنى بإصلاح الإدارة ورقمنتها في إطار حسن تنفيذ استراتيجية تحديث الخدمات الإدارية وذلك من خلال عقد اجتماعات دورية لتحديد الأولويات حسب برامجها،

- ✓ تطوير التطبيقة الإعلامية الخاصة بفريق المواطن الرقيب وإدخال وظائف جديدة عليها. إلاّ أنّه تعذّر توفير الاعتمادات الضرورية لذلك على ميزانية الدولة باعتبار أنّ الأولوية موجهّة إلى المنظومات الوطنية. كما أنّ محاولات إيجاد تمويل في إطار التعاون الدولي لتطوير النظام المعلوماتي لإدارة نوعية الخدمة العمومية لم تكن مثمرة. ولذلك تمّ تقديم طلب إلى مصلحة الموارد البشريّة برئاسة الحكومة لتلبية حاجيات الإدارة في الاختصاص المطلوب لتجسيم هذا المشروع.

الهدف الاستراتيجي2.6: تبسيط وتقريب الخدمات الإدارية وإعادة هندستها

يعتبر هذا الهدف إحدى ركائز برنامج التحديث الإداري ويتمثل في العمل على تذليل الصعوبات التي تواجه المتعامل مع الإدارة في تعاملاته مع المرافق العمومية من خلال تحسين جودة الاستقبال بها وتبسيط الإجراءات الإدارية وإعادة هندستها وفق مقاربة مجددة تنبني على اعتماد وجهة نظر المتعامل مع الإدارة وحاجياته ومقترحاته، وتقريب الخدمات الإدارية ذات الأولوية وتيسير النفاد إليها. وقد تم خلال سنة 2022 حصول 13 هيكل عمومي على علامة مرحبا وافتتاح دار خدمات بلدية رقمية بحيدرة كتجربة نموذجية.

المؤشر 1.2.6 عدد المصالح العمومية المتحصلة على علامة جودة الاستقبال "مرحبا"							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	06	10	20	13	%65	22	2024

يهدف هذه المؤشر إلى تقييم مدى تحسين جودة خدمات الاستقبال بالإدارة العمومية. حيث تمكن 13 هيكلا عموميا من الحصول على علامة مرحبا خلال سنة 2022، وذلك وفق الإحصائيات المقدمة من المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية، وكان من المنتظر أن تفوق إنجازات سنة 2022 التقديرات إلا أن عدم استكمال تأهيل 13 دور خدمات إدارية في الجهات للحصول على مرحبا حال دون ذلك، باعتبار ضعف نسق تقدم إعداد ملف الترشح المتعلق بطلب التدقيق للحصول على علامة "مرحبا" من قبل إدارات المكلفة بالجودة بالصناديق الاجتماعية وضعف اخراط المشرفين على دور الخدمات في المشروع.

المؤشر 2.2.6: نسبة الإجراءات الإدارية التي تم حذفها أو تبسيطها							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	-	-	15	0	0%	45	2024

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة مدى التقليص في عدد الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة في إطار تنفيذ مشروع مراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة موضوع الأمر عدد الأمر الحكومي عدد 605 لسنة 2020 المؤرخ في 27 أوت 2020. وقد كان مبرمجا استكمال مسار المراجعة والمصادقة على النتائج النهائية للمشروع موفى سنة 2021 و الشروع في تنفيذ مقترحات

التبسيط بداية من سنة 2022. إلا أن تنفيذ المشروع سجل تأخيرا ملحوظا في مرحلة جرد الإجراءات الإدارية ومرحلة تقييمها ولم تتكمن جميع الوزارات من التقدم بنفس النسق و من المنتظر استكمال المشروع موفى سنة 2023.

المؤشر 3.2.6: عدد الوثائق الإدارية التي أصبحت موضوع تبادل الكتروني							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	-	66	40	12	%30	40	2024

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة تطور عدد الوثائق التي لم يعد المستثمر مطالب بتقديمها للحصول على الخدمات الإدارية ويمكن للهياكل العمومية تبادلها إلكترونيا وذلك في إطار تطبيق مقتضيات الأمر الحكومي عدد 310 لسنة 2020 المؤرخ في 15 ماي 2020 المتعلق بضبط شروط وصيغ وآجال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص الآجال واستعمال وسائل الاتصال الحديثة واعتماد الشفافية فيما يتعلق بمعاملات الهياكل العمومية مع المستثمرين والمؤسسات الاقتصادية.

تم خلال سنة 2022 توسيع القائمة الأولية للوثائق الإدارية بإضافة 12 وثيقة ترجع بالنظر لوزارتي التجهيز والإسكان (11) والصناعة والطاقة والمناجم (1) إصدار قرار خاص بوزارة الصناعة والطاقة والمناجم ضم وثيقة واحدة يمكن تبادلها إلكترونيا بين الهياكل العمومية وتم تقديم مقترح لتوسعة القائمة الأولية التي تم إصدارها سنة 2021 بإدراج وزارت ذات العلاقة بمناخ الاستثمار لتشمل وزارات التجهيز والنقل التجارة ومؤسسة السجل الوطني للمؤسسات، إلا أنه لم يتم المصادقة على المقترح من قبل المجلس الوزاري موفى سنة 2022(03 أكتوبر 2022).

المؤشر 4.2.6: عدد المسارات التي تمت مراجعتها							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	7	4	7	0	%0	7	2024

بالتعاون مع مؤسسة البنك الدولي، تمّ الحصول على دعم فني لتبسيط 7 مسارات مرتبطة بأحداث حياة المواطن المتعلقة التالية:

- حدث الحياة "النفاذ إلى العلاج"
- حدث الحياة "النفاذ إلى التلقيح"
- حدث الحياة "قيادة سيارة"
- حدث الحياة "البحث عن شغل"
- حدث الحياة "استرجاع مصاريف العلاج"

- حدث الحياة "إحداث مؤسسة"
- حدث الحياة "البحث عن فرص للاستثمار"

وتم الشروع في تنفيذ المشروع موفى سنة 2022 على إثر عرضه على مصادقة مجلس الوزراء بتاريخ 3 أكتوبر 2022. ويعود الفارق المسجل إلى التأخير الحاصل من قبل البنك الدولي في اختيار مكتب الدراسات الذي سيتولى العمل على تبسيط المسارات وضبط خطة العمل في الغرض، باعتبار أن المشروع ممول في إطار دعم فني عبر آلية " مساندة".

المؤشر 5.2.6: العدد الجملي لدور الخدمات الإدارية المحدثة بجميع أصنافها							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	51	73	90	74	82.2%	120	2024

تم خلال سنة 2022 افتتاح دار الخدمات الرقمية البلدية بحيدرة بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، حيث كان من المبرمج دخول 20 دار خدمات رقمية متنقلة حيز الاستغلال تحت إشراف الديوان الوطني للبريد. إلا أنه تم التخلي عن هذا المشروع نظرا لتكلفته المرتفعة ورفض الديوان الوطني للبريد التكفل بمفرده بمصاريف الاستغلال مطالبا بتقاسم الأعباء من جميع المؤسسات المشاركة في المشروع والتي رفضت هذا المقترح.

وتعلقت أهم الإشكاليات والصعوبات التي أعاقت تحقيق الهدف الاستراتيجي أساسا بالمشاريع التالية:

❖ مشروع توسعة قائمة الوثائق التي يتعين تبادلها الكترونيا بين الهياكل العمومية:

- عدم جاهزية نظم المعلومات الخاصة بالوزرات لتبادل الوثائق الصادرة عنها إلكترونيا
- عدم دراية الهياكل العمومية بالتفاصيل الخاصة بالانخراط في منظومة الترابط البيني

ولتجاوز هذه الإشكاليات تولت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية بالتعاون مع المركز الوطني للإعلامية عقد جلسات عمل في الغرض مع مختلف الوزارات خصصت لتقديم منظومة التبادل البيني ومنهجية الانخراط فيها وسيتم العمل مع الوزارات الأكثر جاهزية من حيث نظم المعلومات لإتاحة وثائق جديدة للتبادل الإلكتروني.

❖ مشروع تعميم دور الخدمات:

- عدم إمكانية تطبيق مبدأ تقاسم النفقات (خاصة نفقات التصرف) على إحداث دور الخدمات الرقمية نظرا لأهمية الأعباء المالية التي يتحملها شركاء المشروع وأهمية الصعوبات التي تمت مواجهتها في تسوية الديون المتخلدة فيما بينها،

- عدم إمكانية توفير أعوان (مخاطبين وحيدين) من قبل الهياكل المشاركة نظرا للصعوبات المتعلقة بالانتدابات الجديدة وصعوبة تطبيق آليتي الإلحاق والحراك الوظيفي،
- عدم القدرة على تجسيم التوجه المتعلق بإشراف البريد التونسي على دور الخدمات المتنقلة للكلفة الباهظة (خاصة التأجير) وعدم قبول آلية تقاسم النفقات من قبل بقية الهياكل،
- عدم إمكانية إشراف البريد التونسي على دور الخدمات الرقمية القارة نظرا لأن شبكة تغطيته تشمل جميع مواقع الإحداث.

ولتجاوز مختلف هذه الصعوبات تم التفكير في التوجه نحو تدعيم الشراكة مع الولايات والبلديات من خلال التركيز على إحداث دور الخدمات بالبلديات من خلال إقرار برنامج إحداث دور الخدمات الرقمية للفترة 2024-2025 في إطار برنامج Govtech يتضمن إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات موزعة على 18 ولاية

الهدف الاستراتيجي 6-3: تطوير الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة

يندرج الهدف الاستراتيجي "تطوير الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة" في إطار العمل على مواكبة التحول الرقمي وتكريس المحاور الاستراتيجية للبرنامج والتي من بينها أساسا تحديث الإدارة ومتابعة السياسات العمومية وتحسين جودة الخدمات الادارية وتقريبها من المواطن وذلك من خلال:

- تطوير الإدارة الإلكترونية
- إرساء الحكومة المفتوحة
- فتح البيانات العمومية Open data

في خصوص الحكومة المفتوحة، يرتكز هذا الهدف على جملة من البرامج والمشاريع المتمثلة في برنامج شراكة الحكومة المفتوحة، وبرنامج البيانات المفتوحة، وبرنامج المشاركة العمومية. ويهدف هذا المحور في مجمله إلى تكريس مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة في اتجاه تدعيم المسارات الديمقراطية وخلق فرص إضافية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتم خلال سنة 2022 تحقيق درجة مقبولة على مستوى الإنجاز بالنظر إلى مؤشرات الأداء الخاصة به الموضحة في الجداول الموالية.

المؤشر 1.3.6: عدد الخدمات على الخط المعاملاتية والمندمجة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	107	220	230	-	-	250	2024

(عدم توفر معطيات لسنة 2022)

المؤشر 6-3-1:نسبة استجابة الوزارات على البريد الالكتروني							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	28.57	30	40	20	%50	30	2024

يعود الفارق في إنجاز المؤشر إلى عدم التزام الوزارات بالتفاعل مع البريد الإلكتروني للمواطنين كما هو مبين في نتائج تقرير تقييم مواقع الواب العمومية الذي قامت به وحدة الإدارة الإلكترونية خلال شهر ديسمبر 2022 والذي اعتمدت فيه أيضا على تقرير إدارة نوعية الخدمة العمومية برئاسة الحكومة فيما يتعلق بمتابعة مدى تفاعل الوزارات مع مشاغل المواطنين عبر التراسل الإلكتروني حيث بلغت نسبة الإجابة على المراسلات الإلكترونية حوالي 20 % من جملة المراسلات الموجهة إلى كافة الوزارات (9 إجابات) مسجلة بذلك انخفاضا مقارنة بما تم تسجيله في شهر مارس 2022. وتمثّل التقييم في توجيه مجموعة من الأسئلة المختلفة عبر البريد الالكتروني المتوفّر على موقع واب الوزارات أو استمارة الاتصال الالكترونية الاتصال وذلك خلال شهر ديسمبر 2022.

وبذلك تبقى نسبة التزام الإدارة (الوزارات) بالإجابة على تساؤلات المواطن وتجاوبها مع استفساراتهم ومقترحاتهم الواردة إلكترونيّا ضعيفة.

المؤشر 6-3-2:عدد مجموعة البيانات العمومية التي تمّ فتحها على بوابات البيانات المفتوحة							
وحدة المؤشر	انجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	2000	2100	3000	2319	%77	4000	2024

يعود الفارق في إنجاز المؤشر إلى صعوبة التنسيق ومتابعة مسار تنفيذ مشروع البيانات المفتوحة الذي يحتم تنظيم اجتماعات ودورات تحسيسية وتكوينية بمختلف الوزارات والهياكل الراجعة اليها بهدف تفسير منهجيات وأدوات العمل، كما يعود لصعوبة القيام بعملية جرد البيانات نظرا لعدم توفر منظومة رقمية تساعد على ذلك. كما أن البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة قد شهدت تدني في الإقبال على استعمالها لأسباب تكنولوجية مما أدى لضعف في نشر مجموعات البيانات.

وقد تمّ التمكن من تقليص هذه الصعوبات من خلال العمل على متابعة تنفيذ التعهدات المدرجة ضمن خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة بالاستعانة بالوسائل التكنولوجية على غرار الاجتماعات المرئية «visio-conférences». كما أن وحدة الإدارة الالكترونية عملت على تطوير منظومة الكترونية لجرد البيانات منذ سنة 2021 في إطار مركز التعاون التونسي الكوري في مجال الإدارة الالكترونية والتي سيتم

اعتمادها من قبل مختلف الهياكل العمومية. كما يجري إعادة تطوير البوابة الوطنية للبيانات العمومية المفتوحة لتأهيله تكنولوجيا وذلك في إطار برنامج تعاون مع البنك الدولي.

تتمثل أهم الصعوبات في إنجاز المشاريع في:

- تأخر في إرساء الإطار القانوني للبيانات المفتوحة،
- صعوبات على مستوى انخراط الأطراف المعنية بالمشاريع حيث أن مشاريع الوحدة هي أفقية وتهم كافة الهياكل العمومية،
- التطور السريع للتكنولوجيات مما يتطلب التحيين المتواصل وأحيانا إعادة الصياغة للمنظومات المستعملة،
- صعوبات على مستوى المحافظة على الموارد البشرية للوحدة وتعويضها وتحفيزها،
- بالنسبة لشراكة الحكومة المفتوحة هنالك مخاطر تخص عضوية تونس في هذه الشراكة تعود لعدم احترام مواعيد نشر تقارير وطنية خاصة في مجال المالية العمومية.
- التغيير المستمر في مستوى القيادة للهياكل المعنية بالمشاريع مما أثر على نسق الالتزام في تنفيذ عدد من المشاريع.

التدابير التي سيتم اعتمادها لتجاوز الصعوبات:

- مزيد التنسيق مع الوزارات قصد حثهم على استعمال منظومة تقييم الخدمات العمومية على الخط التي تم الشروع في استغلالها خلال شهر أكتوبر 2022.
- مزيد التنسيق مع الوزارات قصد حثهم على الالتزام بالإجابة على البريد الإلكتروني في الآجال المحدّدة.
- بالنسبة للبيانات المفتوحة وضع منظومة الكترونية لجرد البيانات العمومية تسهل على مختلف الهياكل عملية جرد البيانات التي يمكن نشرها بالبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة.
- إعادة تطوير البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة لتأهيله تكنولوجيا وذلك في إطار برنامج تعاون مع البنك الدولي خلال سنة 2022.
- تنظيم دورات تكوينية وورشات عمل لاستعمال منظومة جرد البيانات من قبل الوزارات،
- وضع خطط عمل سنوية بمختلف الوزارات لبرمجة الأنشطة التي يتعين القيام بها لتنفيذ مختلف المشاريع المتصلة بالبيانات المفتوحة ومن أهمها مشروع جرد البيانات العمومية،

- اتخاذ الإجراءات الضرورية والقيام بالأعمال اللازمة لحثّ الهياكل العمومية على استعمال البوابة الوطنية للمشاركة العمومية (تنظيم أيام تحسيسية، دورات تكوينية، إرساء إطار تنظيمي، القيام بتقرير تقييمي لاستعمال البوابة).

2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج تحديث الخدمات الإدارية سنة 2022 ما قدره 1,710 ألف دينار بينما بلغت الاعتمادات المرصودة 2,103 ألف دينار وبلغت نسبة الإنجاز بصفة عامة 81% وسجلت نفقات التأجير نسبة 84% وبلغت 0% لنفقات التسيير نظرا لغياب نشاطات خاصة بالتسيير و35% في قسم التدخل تخصص لخلاص فريق المواطن الرقيب. وكما هو الشأن لنفقات التسيير لا تتوفر لهذا البرنامج نفقات استثمار خاصة به عن بقية برامج مهمة رئاسة الحكومة.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات 2022 ق. م التكميلي 1-	إنجازات 2022 2-	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	1,973	1,665	-312	84%
	اعتمادات الدفع	1,973	1,665	-312	84%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	0	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	130	46	-84	35%
	اعتمادات الدفع	130	45	-85	35%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	0	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**2,103**	**1,711**	**-393**	**81%**
	اعتمادات الدفع	**2,103**	**1,710**	**-393**	**81%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البرنامج	بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2022 ق. م التكميلي 1	إنجازات 2022 2-	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
تحديث الخدمات الادارية	نشاط عدد 1 : تحسين ومراقبة جودة الخدمات الإدارية	524	360	-164	69%
	نشاط عدد 2: تبسيط وتقريب الاجراءات الإدارية وإعادة هيكلتها	1,031	841	-190	82%
	نشاط عدد 3: تطوير الإدارة الالكترونية وارساء الحكومة المفتوحة	549	509	-40	93%
	المجموع	**2,103**	**1,710**	-393	81%

يمكن إعتبار المعطيات المالية لبرنامج تحديث الخدمات الإدارية في مجملها مقبولة نظرا لأن أغلبها كانت ضمن نفقات التأجير حيث تم صرفها في حدود 84 %، أما بالنسبة لنفقات التدخلات فإن صرف جزء صغير في حدود الثلث مرده إلى عدم قيام فريق المواطن الرقيب (المتكوّن من متقاعدين من الإدارة) بزيارات ميدانية خلال أغلب فترات السنة بسبب جائحة الكوفيد 19.